Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (4) (Spt, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 4 سبتمبر 2026
ردمد: 3135-2359

تأثير الصراع الأمريكي الصيني على إعادة تشكيل النظام الدولي

كلثوم البشير حماد

قسم الدراسات الإقليمية والدولية - الاكاديمية الليبية

kaltomhammad1975@gmail.com

The impact of the US-China conflict on reshaping the international order

Kulthoum Al-Bashir Hammad

Department of Regional and International Studies - Libyan Academy

تاريخ الاستلام: *2026/08/10* ***- تاريخ المراجعة:*** *2026/08/18* ***- تاريخ القبول:*** *2026/08/28* ***- تاريخ النشر:*** *3/9/ 2026*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال تحليل طبيعة التنافس بين القوتين، وأبعاده المختلفة، وانعكاساته على بنية النظام العالمي ومستقبل العلاقات الدولية ويعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، وذلك بهدف تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، وتفسير أبعاده وانعكاساته على بنية العلاقات الدولية وتوصلت البحث الى مجموعة من النتائج أهمها أن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل تحولًا بنيويًا في طبيعة النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد مجرد منافسة ثنائية بين دولتين حول المصالح والنفوذ، وإنما أصبح أحد العوامل الأساسية المؤثرة في إعادة توزيع القوة العالمية وتحديد شكل النظام الدولي القادم. فقد أدى صعود الصين إلى تحدي نمط الهيمنة الأمريكية الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة، وفتح المجال أمام ظهور مراكز قوة دولية جديدة.

أن الصعود الصيني يعد أحد أهم أسباب التحول في موازين القوة الدولية، نتيجة ما حققته الصين من نمو اقتصادي متسارع، وتطور تكنولوجي، وتعزيز للقدرات العسكرية والسياسية. وقد أصبحت الصين تمتلك أدوات تمكنها من التأثير في القضايا الدولية والمشاركة في صياغة قواعد النظام العالمي، وليس فقط التفاعل مع قواعد وضعتها قوى أخرى.

الكلمات المفتاحية: أمريكا – الصين –الصراع – الدولي– النظام.

Abstract

This research aims to study the impact of the US-China conflict on reshaping the international system by analyzing the nature of the competition between the two powers, its various dimensions, and its repercussions on the structure of the global system and the future of international relations. This research employs a range of scientific methodologies appropriate to the nature of the study, with the goal of analyzing the impact of the US-China conflict on reshaping the international system and interpreting its dimensions and repercussions on the structure of international relations. The research reached several conclusions, most notably that the US-China conflict represents a structural shift in the nature of the contemporary international system. It is no longer merely a bilateral competition between two states over interests and influence, but has become a fundamental factor influencing the redistribution of global power and determining the shape of the future international order. The rise of China has challenged the pattern of American hegemony that prevailed after the end of the Cold War and opened the door for the emergence of new centers of international power.

The rise of China is one of the most important reasons for the shift in the international balance of power, resulting from China's rapid economic growth, technological development, and enhanced military and political capabilities. China has acquired the tools to influence international affairs and participate in shaping the rules of the global order, rather than simply reacting to rules established by other powers.

Keywords: America – China – Conflict – International – Order

أولاً: مقدمة البحث

يشهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تحولات بنيوية متسارعة، يُعدّ التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية أحد أبرز محركاتها، إذ تجاوز هذا التنافس الأبعاد الاقتصادية والتجارية ليشمل المجالات السياسية والعسكرية والتكنولوجية، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية وإعادة صياغة طبيعة العلاقات الدولية. وقد أدى هذا الواقع إلى تراجع مظاهر الأحادية القطبية التي سادت عقب انتهاء الحرب الباردة، وبروز مؤشرات على تشكل نظام دولي أكثر تعددية وتنافسًا، تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية[1].

ويستند هذا التحول إلى تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للصين، وما صاحبه من سعي أمريكي للحفاظ على مكانتها القيادية في النظام الدولي، الأمر الذي أفرز حالة من المنافسة الاستراتيجية الممتدة انعكست على مختلف الأقاليم الدولية، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط، التي أصبحت إحدى ساحات التنافس بين القوتين في ظل تنامي المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لكليهم. كما دفعت هذه التحولات العديد من الدول إلى تبني سياسات خارجية أكثر مرونة، تقوم على موازنة العلاقات مع القوتين بما يحقق مصالحها الوطنية ويجنبها الانخراط في الاستقطاب الدولي الحاد[2].

وفي هذا السياق، يرى عدد من الباحثين أن النظام الدولي يشهد مرحلة انتقالية تتجه نحو إعادة توزيع القوة على المستوى العالمي، نتيجة تصاعد الدور الصيني وتراجع القدرة الأمريكية على الانفراد بقيادة النظام الدولي، وهو ما أسهم في بروز أنماط جديدة من التفاعلات الدولية تقوم على تعدد مراكز القوة وتعاظم دور القوى الصاعدة كما أن المنافسة الأمريكية–الصينية لم تعد مقتصرة على الجوانب العسكرية أو الاقتصادية، وإنما امتدت إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل الإمداد العالمية، والذكاء الاصطناعي، والطاقة، والمؤسسات الدولية، الأمر الذي جعلها أحد أهم محددات البيئة الدولية المعاصرة[3].

وتنعكس آثار هذا الصراع بصورة واضحة على بنية النظام الدولي وآليات الحوكمة العالمية، حيث تتزايد مظاهر الاستقطاب وإعادة تشكيل التحالفات والشراكات الدولية، بالتوازي مع سعي الدول المتوسطة والصغرى إلى تبني استراتيجيات تحقق التوازن بين القوى الكبرى وتحافظ على استقلالية قراراتها السياسية والاقتصادية. كما تشير الأدبيات الحديثة إلى أن استمرار التنافس الأمريكي–الصيني من شأنه أن يعيد رسم خريطة النفوذ العالمي، ويؤثر في مستقبل المؤسسات الدولية، وقواعد التجارة العالمية، وأنماط الأمن الإقليمي والدولي[4].

وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية دراسة تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، لما تمثله هذه القضية من أهمية علمية وعملية في فهم التحولات الجارية في بنية النظام العالمي، وتفسير طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى، واستشراف مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

---

[1] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص247

[2] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 99–130.

[3] عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 270–326.

[4] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 70

ثانياً: إشكالية البحث تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

شهد النظام الدولي خلال العقود الماضية تحولات عميقة في طبيعة توزيع القوة العالمية، خاصة مع صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. فقد أدى هذا الصعود إلى انتقال العلاقات بين القوتين من مرحلة التعاون الاقتصادي النسبي إلى مرحلة التنافس الاستراتيجي الشامل، الذي يمتد إلى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والنفوذ السياسي، الأمر الذي أصبح يمثل أحد أهم محددات شكل النظام الدولي في المرحلة الراهنة.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في أن الصراع الأمريكي–الصيني لا يقتصر على كونه خلافًا ثنائيًا بين قوتين عظميين، بل يعكس تحولًا أوسع في بنية النظام الدولي، حيث تواجه الولايات المتحدة تحديًا متزايدًا لمكانتها القيادية، في حين تسعى الصين إلى تعزيز موقعها الدولي والمشاركة بصورة أكبر في صياغة قواعد النظام العالمي. ومن هنا يثار التساؤل حول طبيعة تأثير هذا الصراع في مستقبل النظام الدولي: هل يقود إلى انتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب؟ أم أنه سيؤدي إلى إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية ولكن في ظل منافسة صينية متصاعدة؟

كما تتصل الإشكالية بطبيعة الأدوات التي تستخدمها القوتان في إدارة التنافس بينهما؛ فالولايات المتحدة تعتمد على تحالفاتها التقليدية، وتفوقها العسكري والتكنولوجي، وأدوات الضغط الاقتصادي، بينما تعمل الصين على توسيع نفوذها من خلال قوتها الاقتصادية، ومبادراتها الدولية، وتعزيز حضورها في المؤسسات والمنظمات العالمية. ويؤدي هذا التنافس إلى إعادة ترتيب التحالفات الدولية، وظهور أنماط جديدة من الاصطفاف السياسي والاقتصادي، خاصة لدى الدول التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الطرفين.

وعليه، تتمحور إشكالية البحث حول كيفية **تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي من حيث توزيع القوة، وطبيعة التحالفات الدولية، ومستقبل قواعد الحوكمة العالمية، وما إذا كان هذا الصراع يمثل بداية انتقال تاريخي في النظام الدولي أم مجرد مرحلة جديدة من مراحل التنافس بين القوى الكبرى**. وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

1. كيف أسهم الصعود الصيني والتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي، وما انعكاس ذلك على طبيعة التحالفات والنفوذ العالمي؟
2. إلى أي مدى يقود الصراع الأمريكي–الصيني إلى تحول بنيوي في النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وما مستقبل قواعد الحوكمة الدولية في ظل استمرار هذا التنافس؟

ثالثاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كون الصراع الأمريكي–الصيني يمثل أحد أبرز التحولات المؤثرة في بنية النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد هذا الصراع مقتصرًا على المنافسة الاقتصادية أو التجارية، وإنما أصبح يشمل أبعادًا سياسية وأمنية وتكنولوجية، بما يعكس تحولًا في طبيعة توزيع القوة العالمية وإعادة ترتيب مراكز النفوذ الدولي[1] أن الصعود الصيني أصبح عاملًا رئيسيًا في إعادة هيكلة النظام الدولي، من خلال تأثيره في موازين القوة وانتقال مركز الثقل الدولي تدريجيًا نحو قوى صاعدة تنافس الهيمنة التقليدية وتتزايد أهمية دراسة هذا الموضوع في ضوء امتداد التنافس الأمريكي–الصيني إلى مناطق جيوسياسية متعددة، ومنها منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبح التنافس بين القوتين مرتبطًا بمصالح استراتيجية واقتصادية وأمنية تتجاوز الإطار الإقليمي لتصبح جزءًا من إعادة تشكيل النظام العالمي [2]. كما أن تحليل هذا الصراع يساعد على فهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي، خاصة في ظل تراجع نمط القطبية الأحادية وظهور مؤشرات على تشكل نظام أكثر تعقيدًا يقوم على تعدد مراكز القوة والتنافس بين القوى الكبرى[3]

---

[1] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 99–130.

[2] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص147

[3] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 70

وتتمثل الأهمية العلمية للبحث في تقديم تحليل لطبيعة المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، وأثرها في إعادة تعريف مفاهيم القوة والنفوذ والتحالفات الدولية، فضلًا عن دراسة انعكاساتها على مستقبل الحوكمة العالمية والنظام الدولي. وفي هذا السياق، يوضح عبد اللطيف أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني تعكس محاولة للحفاظ على التفوق الدولي والحد من توسع النفوذ الصيني في المجالات الحيوية[1].

أما الأهمية العملية للبحث فتتمثل في إمكانية الاستفادة من نتائجه في فهم توجهات السياسة الدولية المستقبلية، وتفسير سلوك الدول المختلفة في التعامل مع التنافس الأمريكي–الصيني، خاصة في ظل سعي العديد من الدول إلى تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والعلاقات الأمنية مع القوتين. ومن ثم، فإن دراسة هذا الصراع تساعد على استشراف المسارات المحتملة للنظام الدولي في ظل استمرار المنافسة بين الولايات المتحدة والصين.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال تحليل طبيعة التنافس بين القوتين، وأبعاده المختلفة، وانعكاساته على بنية النظام العالمي ومستقبل العلاقات الدولية. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

1. **تحليل طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني** من خلال دراسة أسبابه ومجالاته السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، وبيان العوامل التي جعلت منه أحد أهم محددات النظام الدولي المعاصر.
2. **دراسة أثر صعود الصين على موازين القوة العالمية**، وبيان مدى تأثير التحول في القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الصينية على مكانة الولايات المتحدة ودورها القيادي في النظام الدولي.
3. **تفسير انعكاسات التنافس الأمريكي–الصيني على بنية النظام الدولي**، خاصة فيما يتعلق بتغير أنماط التحالفات الدولية، وتوزيع النفوذ، وظهور مؤشرات الانتقال نحو نظام متعدد مراكز القوة.
4. **تحليل تأثير الصراع بين القوتين على قواعد الحوكمة العالمية** والمؤسسات الدولية، ومدى قدرة النظام الدولي القائم على استيعاب التحولات الناتجة عن هذا التنافس.
5. **استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار المنافسة الأمريكية–الصينية**، وتحديد السيناريوهات المحتملة لمسار العلاقات الدولية بين استمرار الهيمنة الأمريكية، أو تصاعد التعددية القطبية، أو بروز نمط جديد من التوازن الدولي.

وهذه الأهداف تتوافق مع إشكالية البحث لأنها تربط بين متغير مستقل (الصراع الأمريكي–الصيني) ومتغير تابع (إعادة تشكيل النظام الدولي)،

خامساً: فرضيات البحث

الفرضية رئيسة: يفترض البحث أن تصاعد الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال التأثير في توزيع موازين القوة العالمية، وإعادة ترتيب التحالفات الدولية، وظهور تحولات في طبيعة النظام الدولي باتجاه مزيد من التعددية في مراكز القوة والنفوذ.

الفرضيات الفرعية:

1. كلما تصاعدت القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للصين، زادت قدرتها على التأثير في بنية النظام الدولي وتقليص هامش التفرد الأمريكي في قيادة النظام العالمي.

[1] عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 270–326.

2. كلما اتسعت مجالات التنافس الأمريكي–الصيني، خاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، ازدادت احتمالات إعادة تشكيل التحالفات الدولية وظهور أنماط جديدة من التوازن بين القوى الكبرى.
3. يسهم الصراع الأمريكي–الصيني في تعزيز توجه بعض الدول نحو تبني سياسات التوازن والتحوط الاستراتيجي بدلًا من الانحياز الكامل إلى إحدى القوتين، بما يؤثر في طبيعة العلاقات الدولية.
4. يؤدي استمرار المنافسة بين الولايات المتحدة والصين إلى التأثير في مستقبل مؤسسات الحوكمة العالمية وقواعد النظام الدولي، بما قد يدفع نحو نظام أكثر تعددية وأقل خضوعًا لهيمنة قوة واحدة.

وهذه الفرضيات تفسر العلاقة وتجعلها واضحة بين المتغير المستقل: الصراع الأمريكي–الصيني والمتغير التابع: إعادة تشكيل النظام الدولي.

سادساً: أسئلة البحث: انطلاقًا من إشكالية البحث التي تتمحور حول تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

السؤال الرئيس: إلى أي مدى أسهم الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، وما انعكاساته على توزيع القوة العالمية وطبيعة التحالفات ومستقبل النظام الدولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

1. كيف أثر صعود الصين والتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في إعادة توزيع موازين القوة داخل النظام الدولي؟ **(يركز على تحولات القوة)**
2. إلى أي مدى أدى الصراع الأمريكي–الصيني إلى تغيير طبيعة التحالفات الدولية والتوجه نحو نظام دولي أكثر تعددية في مراكز القوة؟ **(يركز على تغير بنية النظام الدولي ومستقبله)**

سابعاً: مصطلحات البحث

أ. **الصراع الأمريكي–الصيني:** يقصد به حالة التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية نتيجة اختلاف المصالح والأهداف المتعلقة بمكانة كل منهما في النظام الدولي، ويشمل هذا الصراع الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، إضافة إلى التنافس على النفوذ الإقليمي والدولي.

ب. **إعادة تشكيل النظام الدولي** يقصد بها مجموعة التحولات التي تطرأ على بنية النظام الدولي نتيجة تغير توزيع القوة بين الدول الكبرى، وما يترتب على ذلك من تغير في طبيعة التحالفات الدولية، وقواعد التفاعل بين الفاعلين الدوليين، ومكانة المؤسسات الدولية، واتجاهات الحوكمة العالمية.

ج. **النظام الدولي:** هو مجموعة القواعد والمؤسسات والتفاعلات التي تنظم العلاقات بين وحدات النظام العالمي، ولا سيما الدول، والتي تتحدد وفقًا لتوزيع القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية بين القوى المؤثرة في المجتمع الدولي.

د. **الصعود الصيني:** يشير إلى التطور المتزايد في قدرات الصين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، وما نتج عنه من انتقالها من قوة إقليمية مؤثرة إلى فاعل عالمي يسعى إلى تعزيز دوره في صياغة قواعد النظام الدولي.

هـ. **التنافس الاستراتيجي:** هو نمط من العلاقات بين القوى الكبرى يقوم على السعي لتحقيق المصالح الوطنية وتعزيز النفوذ والقدرات، مع استخدام أدوات متعددة تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية والتحالفات السياسية، دون الوصول بالضرورة إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

و. **توازن القوى:** يعبر عن حالة توزيع القوة بين الدول الكبرى بما يمنع انفراد دولة واحدة بالهيمنة على النظام الدولي، ويُعد أحد المفاهيم الأساسية في تفسير طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى في ظل الصراع الأمريكي–الصيني.

ثامناً: منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، وذلك بهدف تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، وتفسير أبعاده وانعكاساته على بنية العلاقات الدولية.

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني، وتحليل أسبابه ومجالاته المختلفة، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الأمني أو التكنولوجي، بالإضافة إلى دراسة انعكاساته على موازين القوى الدولية والتحولات التي يشهدها النظام الدولي.

ثانيًا: منهج تحليل النظم: يستند البحث إلى منهج تحليل النظم لفهم طبيعة النظام الدولي باعتباره منظومة مترابطة تتفاعل داخلها القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، مع التركيز على كيفية تأثير تغير قدرات الصين وتصاعد المنافسة مع الولايات المتحدة في مدخلات النظام الدولي ومخرجاته.

ثالثًا: المنهج المقارن: يُستخدم المنهج المقارن من خلال مقارنة مكانة الولايات المتحدة والصين من حيث عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بهدف تحديد طبيعة التحول في ميزان القوى العالمية، ومدى تأثير ذلك في اتجاهات النظام الدولي.

رابعًا: منهج دراسة الحالة: يعتمد البحث على دراسة حالة الصراع الأمريكي–الصيني باعتباره نموذجًا رئيسيًا لتحولات النظام الدولي المعاصر، مع تحليل مظاهر التنافس بين القوتين وانعكاساته على التحالفات الدولية والقضايا العالمية.

تاسعاً: حدود البحث

الحدود الموضوعية تقتصر الدراسة على تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا.

الحدود الزمنية تمتد الدراسة خلال الفترة 2017–2026، باعتبارها مرحلة شهدت تصاعدًا واضحًا في التنافس الإستراتيجي بين الدولتين.

الحدود المكانية تركز الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، مع تناول الانعكاسات الدولية للصراع على مختلف الأقاليم.

عاشراً: الدراسات السابقة

ينبغي أن يتضمن هذا القسم عرضًا نقديًا لدراسات عربية وأجنبية ذات صلة، مع بيان أهدافها ومنهجها ونتائجها وأوجه الاتفاق والاختلاف مع البحث الحالي. ومن المناسب تقسيمه إلى:

أولاً: الدراسات العربية

أ. الدراسات التي تناولت التنافس الأمريكي–الصيني من منظور العلاقات الدولية

1 -دراسة الأمير، حيدر قحطان سعدون (2023): "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (66)، ص ص. 99–130. بغداد: جمهورية العراق. https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi66.675

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي، من خلال دراسة التحولات التي أحدثتها زيادة القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية للصين في موازين القوة العالمية. **منهج الدراسة** واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتفسير طبيعة التحول في النظام الدولي، ومدى تأثير صعود الصين في مكانة الولايات المتحدة ودورها القيادي. **نتائج الدراسة** توصلت الدراسة إلى أن الصين أصبحت قوة دولية صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام أكثر تعددية، مع اعتمادها على سياسة المنافسة وتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. **أوجه الاستفادة:** تحديد أثر الصعود الصيني في تغيير بنية النظام الدولي، بينما يختلف عنها في تركيزه على الصراع الأمريكي–الصيني باعتباره عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي.

2 -دراسة الجمل، محمد غازي (2020): "الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي " مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد (8)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: قطر

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4860?utm_source=chatgpt.com

هدفت الدراسة إلى استشراف تأثير الصعود الصيني والتراجع النسبي في القوة الأمريكية على النظام الدولي، من خلال تحليل أبعاد الصراع السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بين القوتين، ودراسة السيناريوهات المستقبلية للعلاقة الأمريكية–الصينية. **منهج الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاستشرافي. **نتائج الدراسة** توصلت إلى أن الصراع بين الولايات المتحدة والصين لم يعد مجرد منافسة اقتصادية، بل أصبح تنافسًا على النفوذ والقواعد المنظمة للنظام الدولي، بما قد يؤدي إلى تحولات عميقة في طبيعة النظام العالمي. **أوجه الاستفادة:** بناء الإطار التحليلي لطبيعة الصراع الأمريكي–الصيني، بينما يركز البحث الحالي بصورة أكثر تحديدًا على أثر هذا الصراع في إعادة تشكيل النظام الدولي.

3 -دراسة رشيح، حسين رزاق: "لتنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته في قطبية النظام الدولي: دراسة مستقبلية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق. https://copolicy.uobaghdad.edu.iq/?p=28429&utm_source=chatgpt.com

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات التنافس الأمريكي–الصيني على طبيعة القطبية في النظام الدولي، ودراسة السيناريوهات المستقبلية المحتملة لشكل النظام العالمي في ظل استمرار المنافسة بين القوتين. **منهج الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج الاستشرافي لتحليل مسارات العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. **نتائج الدراسة** توصلت إلى أن التنافس بين الطرفين يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في مستقبل النظام الدولي، مع وجود احتمالات متعددة تشمل استمرار الهيمنة الأمريكية، أو ظهور ثنائية قطبية، أو اتجاه النظام نحو تعددية القطبية. **أوجه الاستفادة**: بناء الجزء الخاص بمستقبل النظام الدولي وسيناريوهات التحول في شكل القطبية العالمية.

ثانيًا: الدراسات التي ركزت على انعكاسات الحرب التجارية والتكنولوجية

1. دراسة الزبيدي، محمد طه (2020): "الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي 2017–2019" مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (60)، ص ص. 411–438، بغداد: العراق.
https://doi.org/10.30907/jj.v0i60.497

هدفت الدراسة: تحليل طبيعة الحرب التجارية الأمريكية–الصينية، وبيان أسبابها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة أدوات الحرب التجارية، خاصة الرسوم الجمركية والسياسات الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين **نتائج الدراسة:** توصلت إلى أن الحرب التجارية لم تكن خلافًا اقتصاديًا فقط، بل ارتبطت بالتنافس على النفوذ الاقتصادي العالمي، وأثرت في التجارة الدولية وسلاسل الإمداد وحركة الاقتصاد العالمي **أوجه الاستفادة:** استفاد البحث الحالي من الدراسة في تحليل البعد الاقتصادي للصراع الأمريكي–الصيني، وبيان دور الحرب التجارية كأداة لإعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي.

2. **دراسة عبد الحسين، حيدر كريم (2021): "التنافس الأمريكي–الصيني في مجال التكنولوجيا وأثره على النظام الدولي"** مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (86)، بغداد: العراق. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcis/article

هدفت الدراسة: تحليل دور التكنولوجيا في التنافس الأمريكي–الصيني، وبيان أثر الصراع على التفوق التقني والرقمي ومكانة الدولتين في النظام الدولي. **منهج الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة سياسات الولايات المتحدة والصين في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والاتصالات **نتائج الدراسة**: توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا أصبحت أحد أهم ميادين الصراع الأمريكي–الصيني، وأن السيطرة على القطاعات التكنولوجية المتقدمة تمثل أداة لتعزيز النفوذ الدولي وإعادة توزيع القوة بين الدول الكبرى **أوجه الاستفادة**: تحليل البعد التكنولوجي للصراع الأمريكي–الصيني، وبيان أن المنافسة التقنية أصبحت عنصرًا أساسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي، بينما يركز البحث الحالي على التأثير الشامل للصراع في بنية النظام الدولي.

3. **دراسة: الجمل، محمد غازي (2020): "الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي" مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد (8)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: قطر.** https://studies.aljazeera.net/ar/article/4860

هدفت الدراسة: تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في النظام الدولي، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. **منهج الدراسة** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاستشرافي لدراسة تطورات المنافسة بين القوتين. **نتائج الدراسة:** توصلت إلى أن الصراع الأمريكي–الصيني تجاوز المجال التجاري ليصبح منافسة على النفوذ والقيادة الدولية، وأن أدوات الاقتصاد والتكنولوجيا أصبحت جزءًا أساسيًا من هذا التنافس. **أوجه الاستفادة:**تحليل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية للصراع الأمريكي–الصيني، بينما يركز البحث الحالي على أثر هذه الأبعاد في إعادة تشكيل النظام الدولي.

ثالثًا: الدراسات التي تناولت أثر الصراع الأمريكي–الصيني على منطقة الشرق الأوسط

1. **دراسة ياسين، دعاء منعم (2024): "التنافس الاقتصادي الصيني–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط" مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (98)، بغداد: العراق.** https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/557

هدفت الدراسة: تحليل طبيعة التنافس الاقتصادي الأمريكي–الصيني في منطقة الشرق الأوسط، وبيان أثر تنامي الدور الصيني في المصالح والنفوذ الأمريكي داخل المنطقة **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة أدوات النفوذ الاقتصادي والسياسي التي تستخدمها الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط. **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن الشرق الأوسط أصبح مجالًا مهمًا للتنافس الأمريكي–الصيني، خاصة مع توسع العلاقات الاقتصادية الصينية ومبادرة الحزام والطريق، مما أدى إلى إعادة حسابات النفوذ الأمريكي في المنطقة **أوجه الاستفادة:**استفاد البحث الحالي من الدراسة في تحليل الامتداد الإقليمي للصراع الأمريكي–الصيني، وبيان أن المنافسة بين القوتين لا تقتصر على النظام الدولي، بل تمتد إلى مناطق استراتيجية مثل الشرق الأوسط، بينما يركز البحث الحالي على أثر هذا الصراع في إعادة تشكيل النظام الدولي ككل.

2. **دراسة الجمل، محمد غازي (2020): "الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي"** مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: قطر. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4860

هدفت الدراسة: تحليل تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في بنية النظام الدولي، مع الإشارة إلى انعكاساته على مناطق النفوذ العالمية ومنها الشرق الأوسط. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاستشرافي لدراسة مسارات التنافس بين الولايات المتحدة والصين. **نتائج الدراسة:** توصلت إلى أن تصاعد المنافسة الأمريكية–الصينية يؤدي إلى إعادة توزيع النفوذ الدولي، وأن الدول والمناطق الاستراتيجية ستتأثر بمحاولات القوتين تعزيز حضورهما العالمي **أوجه الاستفادة:** الربط بين الصراع الدولي والتحولات الإقليمية، بينما يركز البحث الحالي على إعادة تشكيل النظام الدولي باعتباره النتيجة الأوسع لهذا الصراع.

رابعًا: الدراسات التي تناولت المنافسة الاستراتيجية والتوازن الدولي

1. **دراسة: وينكلر، ستيفاني كريستين (2023): "المنافسة الاستراتيجية والعلاقات الأمريكية–الصينية: تحليل مفاهيمي" المجلة الصينية للسياسة الدولية، المجلد (16)، العدد (3)، ص ص. 333–356، مطبعة جامعة أكسفورد** https://doi.org/10.1093/cjip/poad008

هدفت الدراسة: تحليل مفهوم المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، وبيان طبيعة التحول في العلاقة بين القوتين من التعاون إلى التنافس على النفوذ والقيادة الدولية. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المفاهيمي لتفسير أبعاد المنافسة الاستراتيجية ومحدداتها في العلاقات الدولية **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن المنافسة الأمريكية–الصينية أصبحت إطارًا حاكمًا للعلاقات الدولية المعاصرة، وأنها لا تقتصر على المجال العسكري، بل تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والمؤسسات الدولية، بما يؤثر في توازن القوى العالمي **أوجه الاستفادة:** تحليل مفهوم المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، وبيان دورها في تغيير توزيع القوة داخل النظام الدولي، بينما يركز البحث الحالي على أثر هذه المنافسة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

2. **دراسة: هي، كاي وفنغ، هويون (2025): "انتقال النظام الدولي والمنافسة الأمريكية–الصينية" كتاب: الجانب الإيجابي للمنافسة الاستراتيجية الأمريكية–الصينية، مطبعة جامعة كامبريدج** https://doi.org/10.1017/9781009584869.001

هدفت الدراسة: تحليل تأثير المنافسة الأمريكية–الصينية في انتقال النظام الدولي، ودراسة العلاقة بين تغير موازين القوة والتحولات المؤسسية في النظام العالمي. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة انتقال القوة الدولية ودور المؤسسات في تشكيل النظام العالمي. **نتائج الدراسة** توصلت الدراسة إلى أن انتقال النظام الدولي لا يرتبط فقط بصعود قوة جديدة، بل يتطلب تغيرًا في موازين القوة والمؤسسات الدولية، وأن المنافسة الأمريكية–الصينية تمثل عاملًا أساسيًا في مستقبل النظام العالمي.**أوجه الاستفادة:** تفسير العلاقة بين صعود الصين والتحولات في بنية النظام الدولي، بينما يركز البحث الحالي على الصراع الأمريكي–الصيني بوصفه محركًا لإعادة تشكيل النظام الدولي.

خامسًا: الدراسات التي تناولت الحرب التكنولوجية وسلاسل الإمداد

1. **دراسة تشانغ، يونغلي، وزو، شياندو." :(2023) تحليل شبكة التجارة العالمية لسلسلة صناعة الرقائق: هل تؤثر الحرب التكنولوجية الأمريكية–الصينية؟ " مجلة هيليون، المجلد التاسع، العدد السادس، 2023، المقال رقم (e17092).** https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e17092

هدفت الدراسة: تحليل تأثير الحرب التكنولوجية الأمريكية–الصينية على سلاسل الإمداد العالمية لصناعة أشباه الموصلات، وبيان انعكاس القيود التكنولوجية على مكانة الولايات المتحدة والصين في شبكة التجارة العالمية. **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على تحليل شبكات التجارة العالمية لسلسلة صناعة الرقائق الإلكترونية، ودراسة تغيرات مواقع الدول في سلسلة الإمداد قبل وبعد تصاعد الحرب التكنولوجية. **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن الحرب التكنولوجية الأمريكية–الصينية أثرت في بنية سلاسل إمداد أشباه الموصلات، وأن الولايات المتحدة ما تزال تمتلك تأثيرًا قويًا في الشبكة العالمية، بينما تسعى الصين إلى تعزيز استقلالها التكنولوجي وتقليل اعتمادها الخارجي. **أوجه الاستفادة:**
تحليل دور التكنولوجيا وسلاسل الإمداد باعتبارها أدوات جديدة للصراع الأمريكي–الصيني، بينما يركز البحث الحالي على أثر هذه المنافسة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

2. **دراسة مالكين، أنطون، وهي، تيان" (2023)الجغرافيا الاقتصادية لسلاسل القيمة العالمية لأشباه الموصلات: القوة خارج الإقليمية والتنافس التكنولوجي الأمريكي–الصيني" مجلة مراجعة الاقتصاد السياسي الدولي، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، الصفحات 674–699، 2023.** https://doi.org/10.1080/09692290.2023.2245404

هدفت الدراسة: تحليل دور أشباه الموصلات في التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، وبيان كيفية استخدام القيود التكنولوجية كأداة لتعزيز النفوذ الدولي **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي السياسي–الاقتصادي لدراسة سلاسل القيمة العالمية وأدوات القوة الاقتصادية والتكنولوجية. **نتائج الدراسة:** أظهرت الدراسة أن قطاع أشباه الموصلات أصبح ساحة رئيسية للتنافس الدولي، وأن السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة أصبحت مرتبطة بمكانة الدولة في النظام العالمي **أوجه الاستفادة:** استفاد البحث الحالي من الدراسة في تفسير التحول من الصراع الاقتصادي التقليدي إلى صراع تكنولوجي يؤثر في توزيع القوة داخل النظام الدولي.

المبحث الأول

الإطار النظري للصراع الأمريكي–الصيني

يمثل الصراع الأمريكي–الصيني أحد أبرز التحولات في بنية النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد مقتصرًا على التنافس الاقتصادي أو الخلافات التجارية، بل أصبح صراعًا متعدد الأبعاد يشمل المجالات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاستراتيجية. ويأتي هذا الصراع نتيجة انتقال الصين من دولة إقليمية صاعدة إلى قوة عالمية تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية متنامية، الأمر الذي أدى إلى تحدي مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة.

يرتبط تفسير الصراع الأمريكي–الصيني بعدة مقاربات نظرية في العلاقات الدولية، أبرزها نظرية انتقال القوة التي تفترض أن صعود قوة جديدة غالبًا ما يؤدي إلى حالة من التنافس مع القوة المسيطرة على النظام الدولي. وفي هذا السياق، أن الصعود الصيني أسهم في إحداث تحولات جوهرية في توزيع القوة العالمية، حيث أصبحت الصين تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية وإعادة تشكيل قواعد النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة [1]

كما يمكن تفسير الصراع من خلال النظرية الواقعية الجديدة التي ترى أن النظام الدولي القائم على الفوضى يدفع الدول الكبرى إلى السعي لتعظيم قوتها وضمان أمنها. ومن هذا المنطلق، تنظر الولايات المتحدة إلى تنامي القوة الصينية باعتباره تحديًا استراتيجيًا لموقعها القيادي، بينما ترى الصين أن تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية يمثل ضرورة لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي وتقليل الاعتماد على القوى الغربية. أن المنافسة الأمريكية–الصينية تجاوزت المجال الاقتصادي لتصبح صراعًا على النفوذ والقيادة الدولية وعلى طبيعة النظام العالمي القادم[2].

أولًا: مفهوم الصراع الأمريكي–الصيني وأبعاده

يشير مفهوم الصراع الأمريكي–الصيني إلى حالة التنافس الاستراتيجي بين قوتين دوليتين تسعيان إلى حماية مصالحهما وتعزيز نفوذهما في النظام الدولي. ويتميز هذا الصراع بأنه صراع مركب يجمع بين أدوات القوة التقليدية وغير التقليدية؛ إذ يشمل المنافسة الاقتصادية، والحرب التجارية، والتنافس التكنولوجي، والتأثير السياسي، والتحالفات الدولية.

وقد أوضحت دراسة وينكلر أن مفهوم "المنافسة الاستراتيجية" بين الولايات المتحدة والصين يعكس تحول العلاقة بين الطرفين من التعاون المحدود إلى التنافس الشامل، حيث أصبحت التكنولوجيا والاقتصاد والمؤسسات الدولية مجالات رئيسية للصراع على النفوذ العالمي. [3]

ثانيًا: البعد الاقتصادي والتجاري للصراع

يعد الاقتصاد أحد أهم ميادين الصراع الأمريكي–الصيني، إذ تحولت العلاقات التجارية بين الطرفين من التعاون والتبادل الاقتصادي إلى أداة للضغط السياسي والاستراتيجي. فقد استخدمت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية والقيود التجارية بهدف الحد من التوسع الاقتصادي الصيني، في حين سعت الصين إلى تعزيز استقلالها الاقتصادي وتوسيع نفوذها التجاري العالمي والتجارية بين الولايات المتحدة والصين لم تكن مجرد نزاع حول التعريفات الجمركية، وإنما ارتبطت بالتنافس على النفوذ الاقتصادي العالمي، وأثرت في حركة التجارة الدولية وسلاسل الإنتاج العالمية[4].

ثالثًا: البعد التكنولوجي للصراع

أصبحت التكنولوجيا أحد أهم ميادين المنافسة الأمريكية–الصينية، خاصة في قطاعات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي وشبكات الاتصالات المتقدمة. وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها التكنولوجي من خلال فرض قيود على تصدير التقنيات الحساسة إلى الصين،

---

[1] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 105.

[2] الجمل، محمد غازي. (2020). الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية. ص 99.

[3] Zhang, Y., & Zhu, X. (2023). Analysis of the Global Trade Network of the Chip Industry Chain: Does the U.S.–China Tech War Matter? Heliyon. pp. 2–4

[4] الزبيدي، محمد طه. (2020). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي 2017–2019. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد. ص 70

بينما تعمل بكين على بناء قدرات تكنولوجية مستقلة وتوضح دراسة تشانغ وزو أن الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين أثرت في شبكات سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في صناعة الرقائق الإلكترونية، حيث أصبحت التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في تحديد مكانة الدول داخل النظام الاقتصادي الدولي[1]

كما أن المنافسة على أشباه الموصلات لم تعد قضية اقتصادية فقط، بل أصبحت مرتبطة بمفهوم القوة الجيو–اقتصادية، حيث تستخدم الدول التكنولوجيا كأداة لتعزيز النفوذ والسيطرة على الموارد الاستراتيجية [2]

رابعًا: الصراع وإعادة تشكيل النظام الدولي

يمثل الصراع الأمريكي–الصيني عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي، حيث يشير إلى انتقال تدريجي من نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة إلى نظام أكثر تعقيدًا تتوزع فيه مراكز القوة بين عدة أطراف. فالصعود الصيني لا يعني بالضرورة نهاية الدور الأمريكي، لكنه يعكس تغيرًا في طبيعة توزيع القوة العالمية وتوضح دراسة هي وفنغ أن المنافسة الأمريكية–الصينية تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في انتقال النظام الدولي، إذ ترتبط التحولات الحالية ليس فقط بتغير موازين القوة، وإنما أيضًا بالتنافس حول قواعد ومؤسسات النظام العالمي[3]

يتضح أن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل صراعًا استراتيجيًا شاملًا يتجاوز المنافسة الثنائية بين دولتين ليصبح عاملًا مؤثرًا في مستقبل النظام الدولي. فالأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية لهذا الصراع تعكس محاولة كل طرف تعزيز موقعه في النظام العالمي، الأمر الذي يجعل المنافسة بينهما أحد أهم محددات التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام أكثر تعددية.

المطلب الأول

الأسس المفاهيمية والنظرية للصراع الأمريكي–الصيني

يُعد الصراع الأمريكي–الصيني من أبرز الظواهر التي تعكس التحولات الجارية في النظام الدولي، إذ انتقلت العلاقة بين القوتين من مرحلة التعاون الاقتصادي المتبادل إلى مرحلة المنافسة الاستراتيجية الشاملة. ولا يقتصر هذا الصراع على التنافس التقليدي حول النفوذ، بل يمتد إلى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والسياسة الدولية، مما يجعله أحد العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي المعاصر.

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في طبيعة توزيع القوة بين الدول الكبرى، فقد تميزت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، إلا أن هذه الهيمنة بدأت تواجه تحديات متزايدة مع صعود قوى جديدة، وفي مقدمتها الصين التي استطاعت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحقيق نمو اقتصادي متسارع، وتطوير قدرات تكنولوجية وعسكرية متقدمة، وتوسيع حضورها السياسي والاقتصادي على المستوى العالمي[4]

وفي هذا السياق، أصبح الصراع الأمريكي–الصيني يمثل أحد أهم مؤشرات التحول في النظام الدولي، إذ لم يعد مجرد منافسة ثنائية بين دولتين، وإنما أصبح تعبيرًا عن صراع أوسع حول طبيعة النظام الدولي ومستقبل توزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على موقعها القيادي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، بينما تعمل الصين على تعزيز مكانتها كقوة عالمية مؤثرة والمشاركة بصورة أكبر في صياغة قواعد النظام الدولي ويتميز هذا الصراع بأنه يختلف عن صراعات القوى الكبرى التقليدية؛ فهو لا يعتمد بصورة أساسية على

---

[1] Winkler, S. C. (2023). Strategic Competition and US–China Relations: A Conceptual Analysis. The Chinese Journal of International Politics. P p333.

[2] مالكين، أنطون؛ وهي، تيان. (2023). الاقتصاد الجيوسياسي لسلاسل القيمة العالمية لأشباه الموصلات: الإقليمية الخارجية والتنافس التكنولوجي الأمريكي–الصيني مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، المجلد 31، العدد 2، ص ص. 674–699.

[3] He, K., & Feng, H. (2025). International Order Transition and US–China Competition. Cambridge University Press.

[4] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 70

المواجهة العسكرية المباشرة، وإنما يعتمد على أدوات متعددة تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والتحالفات والنفوذ السياسي والمؤسسات الدولية. ولذلك فإن فهم طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني يتطلب تحليلًا مفاهيميًا ونظريًا يوضح أبعاده المختلفة والنظريات القادرة على تفسيره[1].

الفرع الأول: مفهوم الصراع الأمريكي–الصيني وأبعاده المختلفة

أولًا: مفهوم الصراع الأمريكي–الصيني

يقصد بالصراع الأمريكي–الصيني حالة التنافس الاستراتيجي الممتد بين الولايات المتحدة والصين نتيجة اختلاف المصالح والأهداف المتعلقة بمكانة كل منهما داخل النظام الدولي. ويعكس هذا الصراع انتقال العلاقة بين الطرفين من مرحلة "الشراكة التنافسية" التي سادت خلال العقود الأولى بعد انفتاح الصين على الاقتصاد العالمي إلى مرحلة "المنافسة الاستراتيجية" التي أصبحت فيها الصين تُنظر إليها في الاستراتيجية الأمريكية باعتبارها المنافس الأكثر قدرة على تحدي النفوذ الأمريكي ولا يعني مفهوم الصراع بالضرورة الوصول إلى حالة الحرب العسكرية، بل يشير إلى عملية مستمرة من التنافس تستخدم فيها الدول مختلف أدوات القوة لتحقيق أهدافها. فالقوة في النظام الدولي المعاصر لم تعد تقاس فقط بالقدرات العسكرية، وإنما أصبحت تشمل القدرة الاقتصادية، والابتكار التكنولوجي، والسيطرة على شبكات التجارة العالمية، والتأثير في المؤسسات الدولية والصراع الأمريكي–الصيني يمثل تحولًا من منافسة اقتصادية محدودة إلى صراع استراتيجي شامل يرتبط بمسألة القيادة الدولية، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى المحافظة على موقعها المهيمن، في حين تعمل الصين على زيادة قدرتها على التأثير في النظام العالمي[2].

أن الصعود الصيني أدى إلى تغيرات مهمة في هيكل القوة العالمي، إذ لم تعد الصين مجرد قوة اقتصادية صاعدة، وإنما أصبحت تمتلك عناصر قوة متعددة جعلتها قادرة على التأثير في طبيعة النظام الدولي واتجاهاته المستقبلية ومن هنا يمكن القول إن جوهر الصراع الأمريكي–الصيني يتمثل في التنافس حول سؤال مركزي: هل سيستمر النظام الدولي في إطار الهيمنة الأمريكية، أم سيتجه نحو نظام أكثر تعددية تتشارك فيه عدة قوى كبرى مراكز التأثير؟[3]

ثانيًا: أبعاد الصراع الأمريكي–الصيني

1. البعد السياسي والاستراتيجي

يمثل البعد السياسي والاستراتيجي جوهر الصراع بين واشنطن وبكين، لأنه يرتبط بمكانة الدولة ودورها في إدارة النظام الدولي. فالولايات المتحدة ترى أن الحفاظ على تفوقها العالمي يتطلب الحد من توسع النفوذ الصيني، خصوصًا في المناطق التي تعتبرها واشنطن ذات أهمية استراتيجية مثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ في المقابل، تسعى الصين إلى تجاوز الدور الإقليمي التقليدي والتحول إلى قوة عالمية قادرة على التأثير في القضايا الدولية. ويظهر ذلك من خلال توسع مشاركتها في المنظمات الدولية، وزيادة علاقاتها مع الدول النامية، وتقديم نفسها باعتبارها طرفًا قادرًا على تقديم بديل عن الهيمنة الأمريكية.

أن مفهوم المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين يشير إلى تحول العلاقة بين الطرفين من التعاون إلى التنافس حول النفوذ والقواعد المنظمة للنظام الدولي، حيث أصبحت المؤسسات الدولية والتكنولوجيا والاقتصاد ساحات رئيسية لهذا الصراع [4]

2. البعد الاقتصادي والتجاري

يُعد الاقتصاد أحد أكثر مجالات الصراع الأمريكي–الصيني وضوحًا، إذ انتقلت العلاقات التجارية بين الطرفين من الاعتماد المتبادل إلى استخدام الأدوات الاقتصادية كوسائل ضغط استراتيجية فقد أصبحت الحرب التجارية التي بدأت عام 2018 مثالًا واضحًا على توظيف الاقتصاد

---

[1] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص257

[2] الجمل، محمد غازي. (2020). الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية. ص 12.

[3] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 107.

[4]Zhang, Y., & Zhu, X. (2023). Analysis of the Global Trade Network of the Chip Industry Chain: Does the U.S.–China Tech War Matter? Heliyon. P 340

لتحقيق أهداف سياسية، حيث فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية وقيودًا على بعض المنتجات الصينية، وردت الصين بإجراءات مماثلة ولا تكمن أهمية هذا الصراع في حجم التجارة بين البلدين فقط، بل في تأثيره على الاقتصاد العالمي بأكمله، نظرًا لأن الولايات المتحدة والصين تمثلان مركزين أساسيين في شبكات الإنتاج والتجارة العالمية والحرب التجارية الأمريكية–الصينية كشفت تحول الاقتصاد العالمي إلى مجال للتنافس الاستراتيجي، حيث أصبحت التجارة وسلاسل الإنتاج أدوات تستخدمها الدول لتحقيق أهداف تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية المباشرة[1]

3. البعد التكنولوجي

يمثل المجال التكنولوجي أحدث وأهم ميادين المنافسة الأمريكية–الصينية، إذ أصبحت السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة مرتبطة مباشرة بمكانة الدولة وقوتها الدولية وتتركز المنافسة بصورة خاصة في مجالات:

أ. أشباه الموصلات.

ب. الذكاء الاصطناعي.

ج. شبكات الجيل الخامس.

د. الحوسبة المتقدمة.

هـ. الأمن السيبراني.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها التكنولوجي عبر فرض قيود على تصدير التقنيات الحساسة إلى الصين، بينما تعمل بكين على تحقيق الاكتفاء التكنولوجي وتقليل اعتمادها على الشركات الغربية كما أن الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين أحدثت تغيرات في شبكة صناعة الرقائق العالمية، وأصبحت التكنولوجيا عاملًا مؤثرًا في إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية بين الدول [2]

كما يرى مالكين وهي أن المنافسة على أشباه الموصلات أصبحت نموذجًا للصراع الجيو–اقتصادي، حيث تستخدم الدول التحكم في سلاسل القيمة العالمية لتعزيز نفوذها وتقليل اعتمادها على المنافسين [3]

ثالثًا: البعد العسكري والأمني للصراع الأمريكي–الصيني

يمثل البعد العسكري والأمني أحد أكثر أبعاد الصراع الأمريكي–الصيني حساسية، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بمسألة توازن القوى ومستقبل الهيمنة في النظام الدولي. وعلى الرغم من أن الطرفين لم يدخلا في مواجهة عسكرية مباشرة، فإن التنافس العسكري بينهما يشهد تصاعدًا مستمرًا من خلال تطوير القدرات العسكرية، وتعزيز التحالفات، والتنافس على مناطق النفوذ الاستراتيجي وتنظر الولايات المتحدة إلى التطور العسكري الصيني، ولا سيما في المجال البحري والصاروخي والفضاء والأمن السيبراني، باعتباره تحديًا لقدرتها على الحفاظ على التفوق العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفي المقابل، ترى الصين أن تطوير قدراتها العسكرية يمثل استجابة ضرورية للحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الإقليمية، خاصة في ظل استمرار الدعم الأمريكي لحلفائها في المنطقة وقضية تايوان.

ويرتبط هذا البعد بقضية توازن القوى، حيث تسعى كل دولة إلى منع الطرف الآخر من تحقيق تفوق استراتيجي يمكن أن يهدد مصالحها. ومن هذا المنظور، فإن الصراع العسكري غير المباشر بين الطرفين يعكس طبيعة المنافسة بين قوة قائمة تسعى إلى الحفاظ على موقعها وقوة صاعدة تعمل على تعزيز مكانتها كما أن انتقال النظام الدولي لا يحدث فقط نتيجة تغير القدرات الاقتصادية، وإنما يرتبط أيضًا بتحولات القوة العسكرية والاستراتيجية، إذ تؤثر المنافسة الأمريكية–الصينية في طبيعة توزيع القوة وفي شكل الترتيبات الأمنية المستقبلية[4]

---

[1] الزبيدي، محمد طه. (2020). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي 2017–2019. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد. ص 420

[2]Zhang, Y., & Zhu, X. (2023). Analysis of the Global Trade Network of the Chip Industry Chain: Does the U.S.–China Tech War Matter? Heliyon. pp. 2–4

[3]مالكين، أنطون؛ وهي، تيان. (2023). الاقتصاد الجيوسياسي لسلاسل القيمة العالمية لأشباه الموصلات: الإقليمية الخارجية والتنافس التكنولوجي الأمريكي–الصيني مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، المجلد 31، العدد 2، ص ص. 676

[4]He, K., & Feng, H. (2025). International Order Transition and US–China Competition. Cambridge University Presspp 5-8

رابعًا: البعد الجيوسياسي والإقليمي للصراع

لا يقتصر الصراع الأمريكي–الصيني على المجال الثنائي بين الدولتين، بل يمتد إلى مناطق جغرافية ذات أهمية استراتيجية، حيث أصبحت مناطق مثل المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط وممرات التجارة العالمية ساحات رئيسية للتنافس فمنطقة المحيطين الهندي والهادئ تمثل المجال الأكثر وضوحًا للصراع، نظرًا لأهميتها في التجارة العالمية، وارتباطها بقضية تايوان، ووجود تحالفات أمريكية تاريخية مع عدد من دول المنطقة. وفي المقابل، تعمل الصين على توسيع نفوذها من خلال مبادرة الحزام والطريق، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الآسيوية والشرق أوسطية.

أما الشرق الأوسط، فقد أصبح مجالًا جديدًا للمنافسة بين الطرفين بسبب أهميته الجيوسياسية وموارده الطبيعية وموقعه في شبكات الطاقة والتجارة العالمية. فقد اعتمدت الولايات المتحدة تاريخيًا على وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، بينما ركزت الصين على توسيع نفوذها الاقتصادي والاستثماري وتوضح الدراسات المتعلقة بالتنافس الأمريكي–الصيني في الشرق الأوسط أن صعود الدور الصيني لا يعني اختفاء النفوذ الأمريكي، وإنما يؤدي إلى ظهور حالة من التنافس وإعادة ترتيب علاقات القوى الإقليمية والدولية[1]

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للصراع الأمريكي–الصيني

أولًا: النظرية الواقعية وتوازن القوى

تعد النظرية الواقعية من أكثر النظريات استخدامًا في تفسير صراعات القوى الكبرى، إذ تقوم على مجموعة من الافتراضات الأساسية أهمها أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، وأن الدول لا تستطيع الاعتماد على سلطة عليا لحماية أمنها، مما يدفعها إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية وتعظيم قوتها ومن منظور الواقعية، فإن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل نتيجة طبيعية لتغير توزيع القوة داخل النظام الدولي؛ فبروز الصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية أدى إلى شعور الولايات المتحدة بوجود منافس قادر على تحدي مكانتها الدولية.

وتفسر الواقعية سلوك الولايات المتحدة تجاه الصين من خلال مفهوم الموازنة، إذ تسعى واشنطن إلى الحد من توسع القوة الصينية عبر تعزيز التحالفات، وفرض القيود التكنولوجية، والحفاظ على وجودها العسكري في المناطق الحيوية.

وفي المقابل، يمكن تفسير السلوك الصيني باعتباره محاولة لتعزيز القوة الذاتية وتقليل الاعتماد على النظام الذي تقوده الولايات المتحدة. فالصين تعمل على تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية، وزيادة حضورها في المؤسسات الدولية، بهدف بناء موقع أكثر تأثيرًا في النظام العالمي والمنافسة الاستراتيجية الأمريكية–الصينية لا تدور فقط حول المصالح الثنائية، وإنما ترتبط بتغيرات أعمق في توزيع القوة العالمية، حيث أصبح الاقتصاد والتكنولوجيا أدوات أساسية في التنافس بين القوى الكبرى [2]

وبذلك تقدم الواقعية تفسيرًا للصراع باعتباره نتيجة مباشرة لمنطق القوة والمصلحة الوطنية، حيث تحاول كل دولة منع الأخرى من امتلاك تفوق استراتيجي يهدد موقعها.

ثانيًا: نظرية انتقال القوة

تقدم نظرية انتقال القوة إطارًا مهمًا لفهم الصراع الأمريكي–الصيني، إذ تفترض أن النظام الدولي يصبح أكثر عرضة للتوتر عندما تبدأ قوة صاعدة في الاقتراب من مستوى القوة المسيطرة وتقوم النظرية على فكرة أن النظام الدولي لا يبقى ثابتًا، وإنما يتغير نتيجة التحولات في القدرات

[1] ياسين، دعاء منعم. (2024). التنافس الاقتصادي الصيني–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. مجلة دراسات دولية.35 W

[2] Zhang, Y., & Zhu, X. (2023). Analysis of the Global Trade Network of the Chip Industry Chain: Does the U.S.–China Tech War Matter? Heliyon. pp. 342

الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للدول. وعندما تظهر قوة جديدة تمتلك قدرات كبيرة وتسعى إلى تعديل قواعد النظام القائم، فإن احتمالات المنافسة والصراع تزداد[1]..

وتنطبق هذه الفكرة بصورة واضحة على الحالة الصينية؛ فقد شهدت الصين خلال العقود الماضية تحولًا كبيرًا من دولة نامية إلى قوة اقتصادية عالمية، وأصبحت تنافس الولايات المتحدة في العديد من المجالات أن الصعود الصيني أدى إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الدولي، إذ أصبحت الصين تمتلك مقومات تمكنها من التأثير في بنية النظام العالمي، والسعي نحو بناء نظام أكثر تعددية بدلًا من استمرار القطبية الأحادية [2]

كما يؤكد هي وفنغ أن المنافسة الأمريكية–الصينية تمثل أحد أهم مظاهر الانتقال في النظام الدولي، لأن جوهرها يرتبط بتغير موازين القوة وليس فقط بالخلافات السياسية بين الطرفين[3]

ثالثًا: مفهوم فخ ثيوسيديدس

يعد مفهوم فخ ثيوسيديدس من المفاهيم الحديثة المستخدمة في تفسير احتمالات الصراع بين القوى الكبرى، ويشير إلى أن صعود قوة جديدة غالبًا ما يؤدي إلى حالة من القلق لدى القوة القائمة، مما قد ينتج عنه تصاعد التوتر واحتمالات المواجهة وقد ارتبط هذا المفهوم بالعلاقة الأمريكية–الصينية بسبب التشابه بين حالة الصين الصاعدة والولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة. فكلما توسعت القدرات الصينية، زادت المخاوف الأمريكية من فقدان موقعها القيادي ويظهر هذا التنافس في مجالات متعددة، مثل[4]:

أ. التنافس على التكنولوجيا المتقدمة.

ب. الصراع حول تايوان.

ج. المنافسة البحرية في المحيط الهادئ.

د. التنافس على النفوذ داخل المؤسسات الدولية.

ومع ذلك، فإن تطبيق مفهوم فخ ثيوسيديدس على الحالة الأمريكية–الصينية لا يعني أن الحرب أمر حتمي، إذ تختلف الحالة الحالية عن صراعات القوى الكبرى السابقة بسبب وجود مستوى مرتفع من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين و مستقبل المنافسة الأمريكية–الصينية قد يأخذ شكل إعادة ترتيب للنظام الدولي بدلًا من الوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة، وذلك بسبب تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية بين الطرفين [5]

رابعًا: مقاربات التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى

تنطلق المقاربات الجيوسياسية من أن القوة الدولية لا ترتبط فقط بالقدرات العسكرية، وإنما تعتمد أيضًا على الموقع الجغرافي، والموارد، والسيطرة على طرق التجارة، والقدرة على التأثير في المناطق الحيوية ومن هذا المنظور، فإن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل منافسة على إعادة توزيع النفوذ العالمي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على شبكة تحالفاتها ومواقعها الاستراتيجية، بينما تعمل الصين على توسيع نفوذها عبر أدوات اقتصادية وسياسية جديدة[6].

وتبرز مبادرة الحزام والطريق الصينية كأحد أهم أدوات النفوذ الجيوسياسي، إذ تهدف إلى ربط الصين بالأسواق العالمية وتعزيز حضورها في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا كما أصبحت سلاسل الإمداد والتكنولوجيا جزءًا من الجغرافيا السياسية الجديدة، حيث لم تعد السيطرة على الأرض فقط

---

[1] الجمل، محمد غازي. (2020). الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية. ص 22.

[2] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 110

[3]He, K., & Feng, H. (2025). International Order Transition and US–China Competition. Cambridge University Presspp 9-12.

[4]ياسين، دعاء منعم. (2024). التنافس الاقتصادي الصيني–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. مجلة دراسات دولية.35 W

[5]He, K., & Feng, H. (2025). International Order Transition and US–China Competition. Cambridge University Press.pp 13-15

[6]ياسين، دعاء منعم. (2024). التنافس الاقتصادي الصيني–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. مجلة دراسات دولية.35 W

هي مصدر القوة، بل أصبحت السيطرة على المعرفة والتقنيات الحيوية عاملًا حاسمًا ويؤكد مالكين وهي أن المنافسة على أشباه الموصلات تمثل نموذجًا للصراع الجيو–اقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، حيث تستخدم الدول التكنولوجيا وسلاسل القيمة العالمية كأدوات لتعزيز النفوذ وتقليل الاعتماد على الخصوم [1]

يتضح من العرض السابق أن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل ظاهرة مركبة تتداخل فيها عوامل القوة التقليدية وغير التقليدية. فمن الناحية المفاهيمية، هو صراع على النفوذ والقيادة الدولية، ومن الناحية النظرية يمكن تفسيره من خلال الواقعية التي تركز على القوة وتوازناتها، ونظرية انتقال القوة التي تفسر صعود الصين وتحديها للنظام القائم، ومفهوم فخ ثيوسيديدس الذي يوضح احتمالات التوتر بين القوة الصاعدة والمهيمنة، إضافة إلى المقاربات الجيوسياسية التي تبرز دور التكنولوجيا والاقتصاد والمناطق الاستراتيجية[2].

وبذلك فإن الصراع الأمريكي–الصيني لا يمثل مجرد تنافس ثنائي، بل يعد أحد أهم المحركات التي تسهم في إعادة تشكيل النظام الدولي باتجاه نظام أكثر تعددية وتعقيدًا.

يتضح أن الصراع الأمريكي–الصيني يمكن تفسيره من خلال مجموعة من المقاربات النظرية المتكاملة؛ فالواقعية تركز على منطق القوة وتوازن القوى، ونظرية انتقال القوة تفسر صعود الصين وتحديها للنظام القائم، بينما يوضح مفهوم فخ ثيوسيديدس احتمالات الصدام بين القوة الصاعدة والمهيمنة، في حين تكشف المقاربات الجيوسياسية عن دور الموقع والموارد والتكنولوجيا في تشكيل المنافسة. ومن ثم فإن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل عملية تحول هيكلي في النظام الدولي وليس مجرد خلاف ثنائي بين دولتين[3].

المطلب الثاني

تطور الصراع الأمريكي–الصيني ومجالات التنافس بين القوتين

تمثل العلاقة الأمريكية–الصينية أحد أكثر نماذج العلاقات الدولية تعقيدًا في القرن الحادي والعشرين، إذ انتقلت من حالة العداء الأيديولوجي خلال الحرب الباردة إلى مرحلة من التعاون الاقتصادي بعد انفتاح الصين على النظام الدولي، ثم تحولت تدريجيًا إلى منافسة استراتيجية شاملة مع بروز الصين كقوة عالمية صاعدة. ويعكس هذا التحول تغيرًا جوهريًا في طبيعة النظام الدولي، حيث لم تعد الولايات المتحدة تواجه منافسة من قوة أيديولوجية فقط، بل من دولة تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية قادرة على التأثير في توزيع القوة العالمية ويرى أليسون أن صعود قوة جديدة إلى جانب قوة مهيمنة تاريخيًا يؤدي غالبًا إلى حالة من التوتر البنيوي، وهو ما أطلق عليه مفهوم "فخ ثيوسيديدس"، حيث يصبح التنافس بين القوة القائمة والقوة الصاعدة عاملًا مؤثرًا في استقرار النظام الدولي[4] .

كما يوضح ميرشايمر أن التنافس بين القوى الكبرى يعد نتيجة طبيعية لطبيعة النظام الدولي الفوضوي، إذ تسعى الدول إلى تعظيم قوتها ومنع ظهور منافسين قادرين على تهديد مكانتها، وهو ما يفسر جانبًا كبيرًا من التحول في السياسة الأمريكية تجاه الصين [5]

وبناءً على ذلك، فإن دراسة تطور الصراع الأمريكي–الصيني لا تقتصر على تتبع تاريخ العلاقة الثنائية، وإنما تهدف إلى تفسير كيف أصبح هذا الصراع عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال التأثير في الاقتصاد العالمي، والتحالفات الدولية، والتوازنات الأمنية.

الفرع الأول: الجذور التاريخية لتطور العلاقات الأمريكية–الصينية

أولًا: مرحلة العداء الأيديولوجي(1949–1972) بدأت العلاقات الأمريكية–الصينية الحديثة في إطار الصراع الأيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة، بعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بقيادة الحزب الشيوعي الصيني. فقد نظرت الولايات المتحدة إلى النظام الصيني الجديد

---

[1] Malkin, A., & He, T. (2023). The Geoeconomics of Global Semiconductor Value Chains: Extraterritoriality and the US–China Technology Rivalry. Review of International Political Economy, 31(2), 674–699

[2] الجمل، محمد غازي. (2020). الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية. ص 35.

[3] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص267

[4] أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت. ص 41–43

[5] ميرشايمر، جون ج. (2014). مأساة سياسة القوى العظمى (الطبعة المحدثة) نيويورك: دار دبليو دبليو نورتون وشركاه. ص 77–79

باعتباره امتدادًا للمعسكر الاشتراكي المنافس، بينما اعتبرت بكين السياسة الأمريكية محاولة لاحتواء نفوذها ومنع انتشار نموذجها السياسي وكانت العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة محكومة بمنطق الصراع بين القوى الكبرى، حيث لعبت الاعتبارات الأيديولوجية والجيوسياسية دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة التحالفات والخصومات الدولية[1] .

وقد انعكس هذا الصراع في رفض واشنطن الاعتراف بالحكومة الصينية الجديدة، واستمرار دعمها لتايوان، فضلًا عن المواجهة العسكرية غير المباشرة بين الطرفين خلال الحرب الكورية (1950–1953). وكانت هذه المرحلة تعبيرًا عن طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية، حيث سعت كل قوة كبرى إلى توسيع مجال نفوذها ومنع الطرف الآخر من تحقيق مكاسب استراتيجية كما يوضح محمد حسنين هيكل أن الصراع الأمريكي–الصيني في هذه المرحلة لم يكن منفصلًا عن التنافس العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إذ كانت الصين جزءًا من المعادلة الاستراتيجية الآسيوية التي حاولت واشنطن التأثير فيها للحفاظ على تفوقها الإقليمي[2]

ثانيًا: مرحلة التقارب الاستراتيجي(1989–1972)

شهدت العلاقات الأمريكية–الصينية تحولًا تاريخيًا مع بداية سبعينيات القرن العشرين، عندما انتقلت من المواجهة إلى التقارب نتيجة تغير حسابات القوة الدولية. فقد أدرك الطرفان أن التعاون بينهما يمكن أن يخدم مصالحهما المشتركة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للصين عام 1972، ثم إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية عام 1979 و التحولات في السياسة الخارجية للدول الكبرى غالبًا ما ترتبط بتغير إدراكها للمصالح والتهديدات، وهو ما ظهر في انتقال العلاقة الأمريكية–الصينية من المواجهة إلى التعاون المرحلي خلال الحرب الباردة[3]

ولم يكن هذا التقارب قائمًا على انتهاء الخلافات السياسية أو الأيديولوجية، وإنما جاء نتيجة حسابات استراتيجية مرتبطة بتوازن القوى. فقد تبنت الولايات المتحدة سياسة الانفتاح على الصين بهدف إدماجها في النظام الدولي، بينما استفادت الصين من هذا الانفتاح للحصول على التكنولوجيا والاستثمارات والخبرة الاقتصادية كما أن سياسة الإصلاح والانفتاح التي قادها دنغ شياو بينغ شكلت نقطة تحول في تاريخ الصين، لأنها نقلتها من دولة ذات تأثير محدود إلى دولة تمتلك مقومات القوة الاقتصادية العالمية[4].

ثالثًا: مرحلة صعود الصين وتحول طبيعة العلاقة(2010–1990)

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في النظام الدولي، بينما ركزت الصين على تعزيز قوتها الاقتصادية من خلال استمرار الإصلاحات والانفتاح على الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا المسار إلى زيادة اعتماد الاقتصاد العالمي على الصين، خصوصًا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. [5]

وخلال هذه المرحلة، تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصورة كبيرة، فأصبحت الصين أحد أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، إلا أن هذا التعاون الاقتصادي ترافق تدريجيًا مع ظهور مخاوف أمريكية من تنامي القوة الصينية وتأثيرها في توازنات النظام الدولي أن الصعود الصيني أصبح يمثل أحد أبرز التحولات في النظام الدولي المعاصر، لأن الصين لم تعد تكتفي بالمشاركة داخل النظام القائم، بل بدأت تسعى إلى تعزيز دورها في صياغة قواعده السياسية والاقتصادية [6]

---

[1] سليم، محمد السيد. (2002). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص 245

[2] هيكل، محمد حسنين. (1983). مدافع آية الله: قصة إيران والثورة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر. ص 178

[3] سليم، محمد السيد. (2002). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص 96.

[4] عبد السلام، محمد. (2019). الصين وصعود القوة العالمية: التحولات الداخلية والدور الدولي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 34.

[5] عبد اللطيف، توفيق محمد سعيد. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. ص 115

[6] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص42.

أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين شهدت تحولًا تدريجيًا من سياسة المشاركة إلى سياسة المنافسة، نتيجة إدراك واشنطن أن الصين أصبحت تمتلك عناصر قوة تمكنها من تحدي النفوذ الأمريكي عالميًا[1]

رابعًا: مرحلة المنافسة الاستراتيجية الشاملة (2011–حتى الآن)

دخلت العلاقات الأمريكية–الصينية مرحلة جديدة مع تزايد الطموحات الصينية في النظام الدولي، خاصة بعد تبني بكين سياسات تهدف إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري. وقد شكل إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، وتطوير القدرات التكنولوجية والعسكرية الصينية، مؤشرات واضحة على انتقال الصين من التركيز على التنمية الداخلية إلى ممارسة دور عالمي أكثر تأثيرًا. وفي المقابل، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى الصين باعتبارها المنافس الاستراتيجي الأكثر قدرة على تحدي موقعها القيادي، وهو ما ظهر في سياسات احتواء التكنولوجيا الصينية، وتعزيز التحالفات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتصاعد التنافس حول تايوان[2].

أن التنافس الأمريكي–الصيني أصبح قائمًا على سياسة التحوط الاستراتيجي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تقليل مخاطر الصعود الصيني، بينما تعمل الصين على تعزيز قدرتها على مواجهة الضغوط الأمريكية وتحقيق استقلالية استراتيجية أكبر[3]

كما يؤكد وينكلر أن العلاقة بين واشنطن وبكين انتقلت من مرحلة التفاعل التنافسي إلى مرحلة المنافسة الاستراتيجية التي تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والنفوذ السياسي[4]

الفرع الثاني: مجالات التنافس الأمريكي–الصيني المعاصر

يمثل التنافس الأمريكي–الصيني في المرحلة الراهنة نموذجًا للصراع بين القوى الكبرى في النظام الدولي، إذ لم يعد مقتصرًا على المجال العسكري أو السياسي، بل أصبح متعدد الأبعاد يشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والنفوذ الدبلوماسي. ويعكس هذا التعدد تحولًا في طبيعة القوة الدولية، حيث أصبحت السيطرة على التكنولوجيا وسلاسل الإنتاج والمؤسسات الدولية عناصر أساسية في تحديد مكانة الدول والصعود الصيني أدى إلى انتقال المنافسة الدولية من نطاق التنافس التقليدي على القوة العسكرية إلى منافسة شاملة تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة على التأثير في المؤسسات الدولية[5]. كما أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين لم تعد تقوم على التعاون الاقتصادي فقط، وإنما أصبحت تهدف إلى الحد من قدرة الصين على الوصول إلى المجالات التي تمنحها تفوقًا استراتيجيًا، خاصة التكنولوجيا المتقدمة[6].

أولًا: التنافس الاقتصادي والحرب التجارية

يعد المجال الاقتصادي أحد أهم ساحات التنافس الأمريكي–الصيني، فقد انتقلت العلاقة الاقتصادية بين الطرفين من نموذج التعاون القائم على الاعتماد المتبادل إلى نموذج المنافسة الاستراتيجية التي تستخدم فيها الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وجيوسياسية فمنذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية عام 1978، شهد الاقتصاد الصيني نموًا متسارعًا جعله ثاني أكبر اقتصاد عالمي، كما أصبحت الصين مركزًا رئيسيًا للتصنيع العالمي وشريكًا تجاريًا أساسيًا للعديد من الدول. إلا أن هذا الصعود الاقتصادي أدى إلى تنامي القلق الأمريكي من تحول الصين إلى

---

[1] عبد اللطيف، توفيق محمد سعيد. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. ص 118

[2] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 108.

[3] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 74

[4] Winkler, S. C. (2023). Strategic Competition and US–China Relations: A Conceptual Analysis. The Chinese Journal of International Politics. P p333.

[5] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 108.

[6] عبد اللطيف، توفيق محمد سعيد. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. ص 120

منافس قادر على التأثير في قواعد الاقتصاد العالمي والصعود الاقتصادي الصيني يمثل أحد أهم عوامل التحول في النظام الدولي، لأن القوة الاقتصادية أصبحت أساسًا لبناء النفوذ السياسي والاستراتيجي، ولم تعد مجرد أداة لتحقيق التنمية الداخلية [1]

وقد ظهر التحول من التعاون إلى الصراع بصورة واضحة مع اندلاع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين عام 2018، عندما فرضت واشنطن رسومًا جمركية على واردات صينية واسعة، متهمة بكين بممارسات تجارية غير عادلة، خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية والدعم الحكومي للصناعات الوطنية والحرب التجارية لم تكن مجرد خلاف حول الميزان التجاري، وإنما كانت جزءًا من صراع أوسع حول القيادة الاقتصادية العالمية، حيث استخدمت الولايات المتحدة أدوات اقتصادية للحد من قدرة الصين على تعزيز موقعها الدولي[2]

كما أن الحرب التجارية الأمريكية–الصينية تحولت إلى أحد مظاهر التنافس الاستراتيجي بين القوتين، إذ امتدت آثارها إلى التجارة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية وأثرت في طبيعة الاقتصاد العالمي وعليه، فإن الحرب التجارية أسهمت في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي من خلال ظهور اتجاهات جديدة مثل تقليل الاعتماد المتبادل، وإعادة توطين الصناعات الاستراتيجية، ومحاولة بناء سلاسل إنتاج أكثر استقلالية عن المنافسين. [3]

ثانيًا: الصراع التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات

أصبح الصراع التكنولوجي أحد أكثر مجالات المنافسة الأمريكية–الصينية أهمية، لأن التكنولوجيا الحديثة أصبحت تمثل مصدرًا رئيسيًا للقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. فلم تعد السيطرة على الموارد الطبيعية أو القوة العسكرية وحدها محددًا للنفوذ الدولي، بل أصبحت القدرة على إنتاج المعرفة والتقنيات المتقدمة عاملًا حاسمًا في تحديد موقع الدولة داخل النظام الدولي وتعد مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات وشبكات الاتصالات من أبرز ساحات المنافسة بين الطرفين، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها التكنولوجي، بينما تعمل الصين على تحقيق الاستقلال التكنولوجي وتقليل اعتمادها على الشركات الغربية[4].

أن التكنولوجيا أصبحت محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، إذ تنظر واشنطن إلى التفوق الصيني في بعض المجالات التقنية باعتباره تحديًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي وللهيمنة التكنولوجية الغربية[5].

كما أن القيود الأمريكية على التكنولوجيا الصينية لم تعد مجرد إجراءات اقتصادية، وإنما أصبحت أداة استراتيجية تهدف إلى إبطاء تطور الصين في القطاعات التي ستحدد طبيعة القوة العالمية مستقبلًا[6]

أن صناعة أشباه الموصلات أصبحت مركزًا للتنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، بسبب ارتباطها المباشر بالصناعات العسكرية والاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي [7]

---

[1] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص247

[2] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 74

[3] وينكلر، ستيفاني كريستين. (2023). المنافسة الاستراتيجية والعلاقات الأمريكية–الصينية: تحليل مفاهيمي المجلة الصينية للسياسة الدولية، المجلد 16، العدد 3، ص ص. 333–356. مطبعة جامعة أكسفورد.

[4] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 74

[5] عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 270–326.

[6] هي، كاي؛ وفنغ، هويبون. (2025). انتقال النظام الدولي والمنافسة الأمريكية–الصينية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. ص 9

[7] Zhang, Y., & Zhu, X. (2023). Analysis of the Global Trade Network of the Chip Industry Chain: Does the U.S.–China Tech War Matter? Heliyon. pp. 2–4

أن التحكم في سلاسل القيمة الخاصة بالتكنولوجيا المتقدمة أصبح أداة تستخدمها القوى الكبرى لتعزيز أمنها وتقليل اعتمادها على المنافسين، وهو ما جعل التكنولوجيا مجالًا رئيسيًا لإعادة توزيع القوة العالمية ومن ثم، فإن الصراع التكنولوجي يمثل أحد أهم مظاهر إعادة تشكيل النظام الدولي، لأنه يحدد الدول القادرة على قيادة الاقتصاد العالمي خلال العقود القادمة[1].

ثالثًا: التنافس العسكري والأمني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

يمثل المجال العسكري والأمني بعدًا رئيسيًا في الصراع الأمريكي–الصيني، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي أصبحت مركزًا للتنافس على النفوذ والقدرة على التحكم في طرق التجارة والممرات البحرية الحيوية وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة من خلال التحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند، بينما تعمل الصين على تطوير قدراتها البحرية والصاروخية وتعزيز نفوذها الإقليمي.

أن التوازنات الإقليمية في آسيا أصبحت مرتبطة بصورة متزايدة بتغير توزيع القوة بين الولايات المتحدة والصين، حيث أدى صعود بكين إلى ظهور حالة من إعادة ترتيب التحالفات الأمنية في المنطقة[2]

وتعد قضية تايوان أحد أهم مصادر التوتر العسكري بين الطرفين، إذ تعتبر الصين تايوان جزءًا من سيادتها الوطنية، بينما ترى الولايات المتحدة أن الحفاظ على أمن تايوان يرتبط باستقرار منطقة شرق آسيا والقوى الكبرى تسعى دائمًا إلى منع ظهور منافسين قادرين على تهديد نفوذها الإقليمي، وهو ما يفسر طبيعة التنافس الأمريكي–الصيني حول منطقة آسيا والمحيط الهادئ [3]

كما أن المنافسة الأمنية بين الولايات المتحدة والصين أصبحت أحد العوامل الأساسية في انتقال النظام الدولي، لأنها تؤثر في التحالفات العسكرية وتوزيع القوة العالمية[4].

رابعًا: التنافس على النفوذ السياسي والدبلوماسي

لا يقتصر الصراع الأمريكي–الصيني على الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن، بل يمتد إلى مجال النفوذ السياسي والدبلوماسي، حيث يسعى الطرفان إلى تعزيز قدرتهما على التأثير في الدول والمؤسسات الدولية.

فالولايات المتحدة تعمل على الحفاظ على النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يعتمد على مجموعة من المؤسسات والقواعد التي لعبت واشنطن دورًا رئيسيًا في إنشائها. أما الصين فتسعى إلى زيادة نفوذها داخل هذه المؤسسات، وطرح رؤى جديدة حول إدارة النظام الدولي والتنافس بين الولايات المتحدة والصين أصبح أحد أهم عوامل التحول في النظام الدولي، لأنه يؤثر في طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى وفي مستقبل المؤسسات الدولية[5]

كما تمثل مبادرة الحزام والطريق الصينية أداة رئيسية لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي لبكين، من خلال بناء شراكات ومشروعات بنية تحتية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا من خلال هذه المبادرات يمكن الانتقال من موقع الدولة المشاركة في النظام الدولي إلى موقع الدولة المؤثرة في صياغة قواعده، وهو ما يجعل صعودها عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام العالمي[6].

---

[1] Malkin, A., & He, T. (2023). The Geoeconomics of Global Semiconductor Value Chains: Extraterritoriality and the US–China Technology Rivalry. Review of International Political Economy, 31(2), 674–699

[2] سليم، محمد السيد. (2002). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص 318

[3] تشانغ، يونغلي؛ وتشو، شياندو. (2023). تحليل شبكة التجارة العالمية لسلسلة صناعة الرقائق الإلكترونية: هل تؤثر الحرب التكنولوجية الأمريكية–الصينية؟ مجلة هيليون، المجلد 9، العدد 6، المقالة رقم e17092.

[4] هي، كاي؛ وفنغ، هويبون. (2025). انتقال النظام الدولي والمنافسة الأمريكية–الصينية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. ص 9

[5] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 22

[6] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 115.

يتضح من دراسة تطور الصراع الأمريكي–الصيني أن المنافسة بين القوتين أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز الخلافات الثنائية، لتصبح أحد أهم محركات التحول في النظام الدولي. فقد انتقلت العلاقة من العداء الأيديولوجي إلى التعاون، ثم إلى المنافسة الاستراتيجية التي تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن والنفوذ السياسي وتشير هذه المجالات إلى أن الصراع الأمريكي–الصيني لا يدور فقط حول مصالح الدولتين، بل حول مستقبل النظام الدولي وطبيعة توزيع القوة فيه، وهو ما يجعل هذه المنافسة أحد أهم عوامل الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام أكثر تعددية[1].

المبحث الثاني

تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التغيرات في توزيع القوة بين الدول الكبرى، وكان صعود الصين وموقعها المتزايد في الاقتصاد والسياسة العالمية من أبرز العوامل التي دفعت نحو إعادة النظر في طبيعة النظام الدولي القائم. فقد أدى الانتقال التدريجي للصين من دولة نامية ذات تأثير إقليمي محدود إلى قوة عالمية صاعدة تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية متقدمة إلى ظهور حالة من المنافسة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، القوة المهيمنة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة[2].

ويعد الصراع الأمريكي–الصيني أحد أهم مظاهر التحول في بنية النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد يمثل مجرد خلاف ثنائي بين دولتين، وإنما أصبح عاملًا مؤثرًا في طبيعة توزيع القوة، وشكل التحالفات الدولية، وقواعد إدارة الاقتصاد والسياسة العالمية. أن الصعود الصيني أدى إلى تغير واضح في موازين القوة الدولية، حيث أصبحت الصين تسعى إلى تعزيز دورها في صياغة قواعد النظام العالمي، وهو ما جعل العلاقة مع الولايات المتحدة تنتقل من التعاون الاقتصادي إلى المنافسة على النفوذ والقيادة الدولية[3]

وقد أدى هذا التنافس إلى ظهور مؤشرات على انتقال النظام الدولي من مرحلة الهيمنة الأحادية الأمريكية التي برزت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى مرحلة تتسم بتعدد مراكز القوة. فالصين لا تعمل فقط على زيادة قدراتها الذاتية، بل تسعى أيضًا إلى بناء مؤسسات وشراكات دولية تعزز مكانتها، مثل مبادرة الحزام والطريق، وتوسيع حضورها في المنظمات الدولية وفي هذا السياق، والتنافس الأمريكي–الصيني أصبح يمثل أحد المحددات الأساسية لحركة النظام الدولي، لأن الصراع لم يعد مرتبطًا بقضايا إقليمية محددة، وإنما أصبح متصلًا بمستقبل القيادة العالمية وتحديد شكل النظام السياسي والاقتصادي الدولي في المرحلة المقبلة[4]

كما أن تأثير هذا الصراع تجاوز المجال السياسي ليشمل الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التجارة الدولية وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا المتقدمة أدوات رئيسية في إدارة المنافسة بين الطرفين. فقد كشفت الحرب التجارية والقيود التكنولوجية المتبادلة عن انتقال الصراع من نموذج المنافسة الاقتصادية التقليدية إلى نموذج الصراع على مصادر القوة المستقبلية، أن الولايات المتحدة والصين تتبعان سياسات استراتيجية تهدف إلى إدارة الفجوة في القوة بينهما؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على تفوقها الدولي، بينما تعمل الصين على تقليص الفجوة وتعزيز قدرتها على التأثير في النظام الدولي[5]

كما انعكست المنافسة الأمريكية–الصينية على طبيعة التحالفات الدولية، حيث بدأت العديد من الدول في إعادة تقييم سياساتها الخارجية بين الحفاظ على علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها الصين. وأن النظام الدولي الحالي يشهد تراجعًا في مستويات التعاون وارتفاعًا في الصراعات المرتبطة بتنافس القوى الكبرى، وأن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل أحد أبرز مظاهر هذا التحول[6]

---

[1] إيكنبيري، جي. جون. (2011). الليفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأمريكي وأزمته وتحوله برينستون: مطبعة جامعة برينستون ص 101.

[2] أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت. ص 41–43

[3] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 103.

[4] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص38

[5] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 70

[6] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 16.

ومن منظور نظري، فإن هذه التحولات تنسجم مع افتراضات نظرية انتقال القوة التي ترى أن صعود قوة جديدة قادرة على منافسة القوة المهيمنة يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وإعادة ترتيب قواعد النظام الدولي. كما يوضح غراهام أليسون أن التنافس بين القوة القائمة والقوة الصاعدة قد ينتج عنه تغيرات عميقة في النظام الدولي، خصوصًا عندما تسعى القوة الصاعدة إلى تعديل قواعد النظام بما يتناسب مع مصالحها [1]

وبناءً على ذلك، فإن دراسة تأثير الصراع الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي تتطلب تحليل مجموعة من التحولات المرتبطة بتغير موازين القوة، وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي، ومستقبل التعددية القطبية، وانعكاسات المنافسة على الأقاليم المختلفة. فالصراع بين واشنطن وبكين لا يمثل مجرد تنافس على النفوذ، بل يعكس مرحلة انتقالية في تاريخ النظام الدولي قد تحدد شكل العلاقات الدولية خلال العقود القادمة.

المطلب الأول

انعكاسات الصراع الأمريكي–الصيني على بنية النظام الدولي

أدى تصاعد المنافسة الأمريكية–الصينية خلال القرن الحادي والعشرين إلى إحداث تغيرات عميقة في بنية النظام الدولي، إذ لم يعد النظام العالمي قائمًا على الهيمنة المنفردة لقوة واحدة كما كان الحال عقب انتهاء الحرب الباردة، بل بدأ يشهد انتقالًا تدريجيًا نحو حالة أكثر تعقيدًا تتداخل فيها عناصر الهيمنة والمنافسة والتعددية. ويعد الصعود الصيني أحد أهم العوامل التي ساهمت في إعادة توزيع القوة عالميًا، نظرًا لما حققته الصين من تقدم اقتصادي وتكنولوجي وعسكري جعلها قادرة على تحدي التفوق الأمريكي في عدد من المجالات. إلى أن الصعود الصيني يمثل أحد أبرز التحولات البنيوية في النظام الدولي المعاصر، إذ انتقلت الصين من موقع الدولة الصاعدة داخل النظام القائم إلى دولة تسعى إلى التأثير في قواعد هذا النظام وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية[2]

كما أن طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة بدأت تتغير نتيجة تراجع القدرة الأمريكية على إدارة النظام العالمي بمفردها، مقابل تصاعد أدوار قوى أخرى، وفي مقدمتها الصين، مما أدى إلى زيادة حدة التنافس الدولي وتراجع مستويات التعاون بين القوى الكبرى [3]

وبذلك أصبح الصراع الأمريكي–الصيني عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي، ليس فقط بسبب القوة المتزايدة للصين، وإنما بسبب طبيعة الاستجابة الأمريكية لهذا الصعود، والتي اتجهت نحو بناء تحالفات جديدة، وتعزيز القيود الاقتصادية والتكنولوجية، والحفاظ على النفوذ في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

الفرع الأول: تأثير الصراع في توزيع القوة والتحول من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية

أولًا: تراجع نموذج الأحادية القطبية الأمريكية

شهد النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 مرحلة عُرفت بالأحادية القطبية، حيث تمتعت الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة القادرة على التأثير في مختلف القضايا الدولية. وقد استند هذا التفوق إلى مجموعة من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية إلا أن استمرار هذا النموذج بدأ يواجه تحديات مع ظهور قوى دولية جديدة، وعلى رأسها الصين، التي استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وبناء قدرات تكنولوجية وعسكرية متقدمة، وتوسيع حضورها في المؤسسات الدولية. أن التحول في مكانة الصين لم يكن مجرد تغير اقتصادي، وإنما أصبح يمثل انتقالًا في مصادر القوة الدولية، حيث أصبحت الصين تمتلك أدوات تمكنها من منافسة الولايات المتحدة في مجالات كانت تعد سابقًا مجالات تفوق أمريكي، مثل التكنولوجيا والاقتصاد والتأثير الدبلوماسي[4]

---

[1] أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت. ص 41–43

[2] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 101

[3] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 18

[4] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص44.

كما أن ظهور قوة كبرى منافسة داخل النظام الدولي يؤدي بالضرورة إلى حالة من التوتر، لأن القوى العظمى تسعى إلى منع ظهور منافسين قادرين على تهديد مكانتها، وهو ما يفسر انتقال السياسة الأمريكية تجاه الصين من التعاون إلى الاحتواء والمنافسة[1]

ثانيًا: صعود الصين وإعادة توزيع القوة الدولية

أدى الصعود الصيني إلى إعادة توزيع تدريجي لعناصر القوة في النظام الدولي، حيث لم تعد القوة الاقتصادية العالمية متركزة بشكل أساسي في الولايات المتحدة والدول الغربية، بل أصبحت الصين مركزًا اقتصاديًا عالميًا مؤثرًا في التجارة والاستثمار وسلاسل الإنتاج وقد ساعدت سياسة الإصلاح والانفتاح التي بدأت منذ أواخر السبعينيات على تحويل الصين إلى قوة اقتصادية كبرى، ثم توسع دورها ليشمل المجالات التكنولوجية والعسكرية والسياسية. وأصبح الاقتصاد الصيني أحد أهم مصادر النفوذ الخارجي لبكين، خاصة من خلال الاستثمارات والمشروعات الدولية وقد اعتمدت الصين سياسة التحوط الاستراتيجي في إدارة علاقتها مع الولايات المتحدة، إذ تسعى إلى زيادة قدراتها الذاتية دون الدخول في مواجهة مباشرة، مع العمل على تقليص الفجوة في مجالات القوة المختلفة[2]

كما يوضح غراهام أليسون أن صعود قوة جديدة في مواجهة قوة مهيمنة يؤدي إلى تغيرات بنيوية في النظام الدولي، لأن القوة الصاعدة غالبًا ما تسعى إلى تعديل قواعد النظام بما يتناسب مع مصالحها ورؤيتها للعلاقات الدولية [3]

ثالثًا: الانتقال نحو التعددية القطبية

لم يؤد صعود الصين إلى إنهاء الدور الأمريكي بصورة كاملة، لكنه ساهم في ظهور نظام دولي أكثر تعقيدًا يقوم على تعدد مراكز القوة. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين، تلعب قوى أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والهند أدوارًا متزايدة في القضايا الدولية وتختلف طبيعة التعددية القطبية الجديدة عن النظام متعدد الأقطاب التقليدي، إذ لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل تشمل القوة الاقتصادية والتكنولوجية والقدرة على التأثير في شبكات الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية.

أن النظام الدولي يتجه نحو حالة من التعددية القطبية غير المكتملة، حيث ما زالت الولايات المتحدة تحتفظ بتفوق نسبي، إلا أن الصين أصبحت تمتلك القدرة على منافستها في عدد من المجالات الحيوية[4]

كما يشير هي وفنغ إلى أن المنافسة الأمريكية–الصينية أصبحت أحد أهم العوامل التي تدفع نحو انتقال النظام الدولي من مرحلة الهيمنة الأمريكية إلى مرحلة انتقالية تتسم بتعدد القوى وتنافس النماذج السياسية والاقتصادية (He & Feng, 2025, pp. 5–8).

الفرع الثاني: تأثير الصراع في التحالفات والمؤسسات الدولية

أولًا: التحالفات الدولية والإقليمية: أدى تصاعد المنافسة الأمريكية–الصينية إلى إعادة تشكيل شبكة التحالفات الدولية، حيث بدأت الولايات المتحدة في تعزيز شراكاتها الأمنية والسياسية بهدف الحد من توسع النفوذ الصيني، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ فقد عملت واشنطن على تعزيز تحالفاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند، كما ظهرت ترتيبات جديدة مثل الحوار الأمني الرباعي (QUAD) والتحالف الأمني بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (AUKUS).

والاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على بناء شبكة من الشراكات الدولية التي تهدف إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي ومنع تحول الصين إلى القوة المهيمنة في آسيا [5]

---

[1] أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت. ص 43

[2] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 66

[3] أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت. ص 41–43

[4] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 115.

[5] عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 270–326.

وفي المقابل، عملت الصين على توسيع علاقاتها الدولية من خلال مبادرة الحزام والطريق وتعزيز التعاون مع الدول النامية، خاصة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، بهدف بناء نفوذ سياسي واقتصادي موازٍ للنفوذ الأمريكي.

ثانيًا: دور المؤسسات الدولية

أثر الصراع الأمريكي–الصيني كذلك في طبيعة عمل المؤسسات الدولية، إذ أصبحت هذه المؤسسات مجالًا للتنافس بين الطرفين حول قواعد إدارة النظام العالمي فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على المؤسسات التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، باعتبارها جزءًا من النظام الدولي الليبرالي الذي لعبت دورًا رئيسيًا في بنائه.

أما الصين فتسعى إلى زيادة تأثيرها داخل هذه المؤسسات، كما تعمل على إنشاء أطر بديلة أو مكملة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والتحدي الصيني لا يرتبط فقط بزيادة القوة المادية، وإنما يتعلق أيضًا بمحاولة التأثير في القواعد والمؤسسات التي تنظم النظام الدولي[1]

كما أن التنافس بين القوى الكبرى أدى إلى زيادة صعوبة الوصول إلى توافقات دولية، بسبب اختلاف الرؤى حول إدارة النظام العالمي وقواعده المستقبلية[2]

ثالثًا: إعادة تشكيل التكتلات الاقتصادية والسياسية

ساهم الصراع الأمريكي–الصيني في ظهور توجهات جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي، حيث بدأت الدول الكبرى في تقليل اعتمادها على سلاسل الإنتاج المرتبطة بمنافسيها، وإنشاء ترتيبات اقتصادية أكثر استقلالية كما أدى التنافس إلى تعزيز دور تكتلات اقتصادية وسياسية جديدة، مثل مجموعة بريكس، التي تسعى إلى زيادة التعاون بين الاقتصادات الصاعدة وتعزيز دورها في النظام الاقتصادي العالمي والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين دفعت العديد من الدول إلى اتباع سياسة الموازنة بين القوتين، بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية دون الانحياز الكامل لأي طرف[3]

رابعًا: ظهور ترتيبات دولية جديدة

أدى الصراع الأمريكي–الصيني إلى ظهور ترتيبات دولية جديدة تعكس طبيعة النظام العالمي الانتقالي، حيث لم تعد العلاقات الدولية تُدار وفق نموذج الهيمنة المنفردة، بل أصبحت تقوم على المنافسة بين عدة مراكز للقوة وتشمل هذه الترتيبات مجالات الأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، والتكنولوجيا، والطاقة، وسلاسل الإمداد العالمية والمرحلة الحالية تمثل مرحلة إعادة تشكيل للنظام الدولي، حيث تتنافس القوى الكبرى على تحديد قواعد النظام القادم وليس فقط على تحقيق مكاسب آنية[4]

المطلب الثاني

مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار الصراع الأمريكي–الصيني

يمثل مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار الصراع الأمريكي–الصيني أحد أكثر موضوعات العلاقات الدولية إثارة للجدل، إذ يرتبط بشكل مباشر بمسار التنافس بين القوة القائمة ممثلة بالولايات المتحدة والقوة الصاعدة ممثلة بالصين. فالصراع بين الطرفين لم يعد مجرد منافسة ثنائية على النفوذ، بل أصبح عاملًا مؤثرًا في تحديد شكل النظام الدولي القادم، وطبيعة توزيع القوة بين الدول، ومستقبل المؤسسات والتحالفات العالمية.

---

[1] عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 133.

[2] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 25

[3] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 80

[4] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 120.

وقد أدى استمرار الصعود الصيني وتراجع قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي بصورة منفردة إلى ظهور تساؤلات حول ما إذا كان العالم يتجه نحو نظام ثنائي القطبية جديد، أو نظام متعدد الأقطاب، أو استمرار الهيمنة الأمريكية مع بعض التعديلات نتيجة صعود منافسين جدد.

أن الصعود الصيني يمثل تحولًا بنيويًا في النظام الدولي، لأنه لم يقتصر على زيادة القدرات الاقتصادية للصين، بل امتد إلى بناء نفوذ سياسي وعسكري وتكنولوجي يسمح لها بالمشاركة في صياغة قواعد النظام الدولي [1]

كما أن النظام الدولي المعاصر يعيش مرحلة انتقالية تتسم بزيادة الصراعات بين القوى الكبرى وتراجع قدرة المؤسسات الدولية على إدارة التنافس، وهو ما يجعل مستقبل النظام الدولي مرتبطًا بدرجة كبيرة بمسار العلاقة بين واشنطن وبكين [2]

وبناءً على ذلك، يمكن تحليل مستقبل النظام الدولي من خلال محورين أساسيين: الأول يتعلق بالسيناريوهات المحتملة لمسار العلاقات الأمريكية–الصينية، والثاني يرتبط بطبيعة النظام الدولي الذي قد ينتج عن استمرار هذا الصراع.

الفرع الأول: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية–الصينية

أولًا: استمرار المنافسة دون مواجهة مباشرة

يعد سيناريو استمرار المنافسة دون الوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة من أكثر السيناريوهات احتمالًا، حيث تستمر الولايات المتحدة والصين في إدارة الصراع من خلال أدوات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية وأمنية، مع تجنب الدخول في حرب شاملة بسبب ارتفاع تكلفتها على الطرفين وعلى الاقتصاد العالمي ويقوم هذا السيناريو على استمرار حالة "التنافس المنضبط"، حيث تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي، بينما تسعى الصين إلى تعزيز قوتها تدريجيًا دون الدخول في مواجهة مباشرة مع واشنطن.

وتعتمد الصين سياسة التحوط الاستراتيجي في تعاملها مع الولايات المتحدة، إذ تعمل على تقليص فجوة القوة معها، لكنها في الوقت نفسه تتجنب المواجهة المباشرة التي قد تعرقل مسار صعودها الاقتصادي والسياسي كما أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين يشكل عاملًا مهمًا في تقليل احتمالات الحرب الشاملة، رغم تصاعد المنافسة، إذ ترتبط الأسواق العالمية بسلاسل إنتاج وتجارة مشتركة تجعل المواجهة العسكرية ذات تكلفة مرتفعة[3].

ويرى هنري كيسنجر أن العلاقات الأمريكية–الصينية تختلف عن صراعات القوى الكبرى التقليدية، بسبب التشابك الاقتصادي الكبير بين الطرفين، الأمر الذي يجعل إدارة التنافس والحفاظ على قنوات الحوار ضرورة استراتيجية للطرفين [4]

وعليه، فإن استمرار المنافسة مع تجنب المواجهة قد يؤدي إلى نظام دولي أكثر تنافسية، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار النظام القائم.

ثانيًا: تحول الصراع إلى مواجهة عسكرية محدودة

يمثل احتمال تحول المنافسة الأمريكية–الصينية إلى مواجهة عسكرية محدودة أحد السيناريوهات التي تحظى باهتمام كبير، خاصة في ظل تصاعد التوتر حول قضايا مثل تايوان، وبحر الصين الجنوبي، والتنافس العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وتعد قضية تايوان أكثر نقاط الاحتكاك خطورة، لأنها ترتبط بمصالح أمنية وسيادية مباشرة للصين، في حين ترى الولايات المتحدة أن أمن تايوان جزء من الحفاظ على توازن القوى في شرق آسيا ومناطق التنافس بين القوى الكبرى غالبًا ما تتحول إلى بؤر أزمات عندما تتعارض المصالح الحيوية للدول الكبرى، خصوصًا في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية [5]

---

[1] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 116

[2] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 28

[3] البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 72

[4] Kissinger, Henry. (2011). On China. New York: Penguin Press.311 ح .

[5] سليم، محمد السيد. (2002). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص 322

كما يوضح غراهام أليسون أن التاريخ الدولي يقدم العديد من الحالات التي أدى فيها صعود قوة جديدة إلى مواجهة مع القوة القائمة، وهو ما يطلق عليه "فخ ثيوسيديدس"، حيث قد يؤدي الخوف المتبادل وسوء تقدير النوايا إلى تصعيد غير مقصود [1]

ومع ذلك، فإن احتمال الحرب الشاملة يبقى محدودًا بسبب امتلاك الطرفين قدرات عسكرية ضخمة، وخصوصًا القدرات النووية، إضافة إلى الترابط الاقتصادي العالمي لذلك، فإن السيناريو الأكثر واقعية ليس حربًا شاملة، وإنما احتمال وقوع أزمات عسكرية محدودة أو مواجهات غير مباشرة في مناطق النفوذ.

ثالثًا: الوصول إلى ترتيبات توافقية لإدارة التنافس

يقوم هذا السيناريو على إمكانية توصل الولايات المتحدة والصين إلى صيغة من التعايش الاستراتيجي تقوم على إدارة الخلافات بدلًا من محاولة إنهائها، من خلال وضع قواعد واضحة للتنافس ومنع تحول الأزمات إلى صراعات عسكرية ويعتمد هذا السيناريو على إدراك الطرفين أن استمرار الصراع المفتوح يضر بمصالحهما الاقتصادية والسياسية، وأن التعاون في بعض المجالات مثل المناخ والاقتصاد العالمي قد يكون ضروريًا. ومستقبل العلاقة الأمريكية–الصينية لن يتحدد فقط بعناصر القوة، بل أيضًا بقدرة الطرفين على بناء آليات لإدارة الخلافات ومنع تحول المنافسة إلى صراع شامل [2]

كما أن النظام الدولي لا يعتمد فقط على موازين القوة، بل أيضًا على قدرة المؤسسات والقواعد الدولية على تنظيم العلاقات بين القوى الكبرى وتقليل احتمالات الصدام وبالتالي، فإن التوصل إلى ترتيبات توافقية قد يؤدي إلى ظهور نموذج جديد من المنافسة المنظمة، حيث تستمر الخلافات مع وجود قواعد تمنع الانزلاق إلى الحرب[3].

الفرع الثاني: مستقبل النظام الدولي في ضوء صعود الصين واستمرار الهيمنة الأمريكية

أولًا: استمرار النظام أحادي القطبية بصورة معدلة

يفترض هذا السيناريو استمرار الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأكثر تأثيرًا في النظام الدولي، مع الاعتراف بزيادة دور الصين والقوى الأخرى. ووفق هذا التصور، لن تختفي الهيمنة الأمريكية، لكنها ستصبح أقل انفرادًا وأكثر اعتمادًا على التحالفات والشراكات وتستند هذه الرؤية إلى استمرار التفوق الأمريكي في مجالات متعددة، مثل القوة العسكرية، وشبكة التحالفات العالمية، والتأثير في المؤسسات الدولية ومازالت الولايات المتحدة تمتلك عناصر قوة واسعة تمكنها من الحفاظ على موقعها القيادي، رغم التحدي الصيني المتزايد، خاصة في المجالات العسكرية والمؤسسية[4]

ثانيًا: ظهور نظام ثنائي القطبية جديد

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن النظام الدولي يتجه نحو ثنائية قطبية جديدة تتمحور حول الولايات المتحدة والصين، بحيث تصبح القوتان المحور الأساسي في تحديد اتجاهات السياسة والاقتصاد العالميين ويختلف هذا النظام عن الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، لأن العلاقة الأمريكية–الصينية تقوم على درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وليس على الانفصال الكامل بين معسكرين.

لقد أصبحت القوة الأكثر قدرة على منافسة الولايات المتحدة، نظرًا لما تمتلكه من موارد اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية، وهو ما يجعل احتمال نشوء توازن ثنائي بين القوتين أمرًا واردًا [5]

---

[1] أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت. ص 41–43

[2] الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية. ص96.

[3] Ikenberry, G. John. (2011). Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton: Princeton University Press.61 ح

[4] عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 133.

[5] الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 122

كما أن صعود الصين قد يؤدي إلى منافسة ثنائية في آسيا والعالم، لأن القوى الكبرى تميل إلى منع المنافسين من اكتساب تفوق إقليمي أو عالمي [1]

ثالثًا: الانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب تقوده عدة قوى كبرى

يفترض هذا السيناريو أن مستقبل النظام الدولي لن يكون ثنائي القطبية فقط، وإنما سيتجه نحو تعددية قطبية تشارك فيها عدة قوى كبرى مثل الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند ويستند هذا التصور إلى أن القوة العالمية أصبحت موزعة بين مجالات متعددة، ولم تعد مرتبطة فقط بالقوة العسكرية، بل تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والنفوذ السياسي والنظام الدولي يتجه نحو مرحلة تتراجع فيها قدرة أي دولة منفردة على فرض إرادتها على بقية العالم، نتيجة صعود قوى جديدة وتزايد استقلالية الفاعلين الدوليين[2]

كما أن انتقال النظام الدولي الحالي لا يعني بالضرورة استبدال قوة مهيمنة بأخرى، بل قد يؤدي إلى ظهور نظام أكثر تعددية تتنافس فيه عدة قوى على التأثير وصياغة القواعد الدولية [3]

يتضح أن مستقبل النظام الدولي سيعتمد بدرجة كبيرة على مسار الصراع الأمريكي–الصيني وطبيعة إدارة الطرفين لهذا التنافس. فاستمرار المنافسة دون مواجهة قد يؤدي إلى نظام دولي تنافسي متعدد المراكز، بينما قد يؤدي التصعيد العسكري إلى اضطرابات واسعة في النظام العالمي. أما التوصل إلى ترتيبات توافقية فقد يفتح المجال أمام نموذج جديد يقوم على إدارة المنافسة بدلًا من الصراع.

وعلى مستوى بنية النظام الدولي، تبدو احتمالات الانتقال من الأحادية القطبية نحو نظام أكثر تعددية هي الأكثر توافقًا مع اتجاهات التحول الحالية، إلا أن شكل هذا النظام سيظل مرتبطًا بقدرة الولايات المتحدة والصين على إدارة التنافس بينهما خلال العقود القادمة.

---

[1] ميرشايمر، جون ج. (2014). مأساة سياسة القوى العظمى (الطبعة المحدثة) نيويورك: دار دبليو دبليو نورتون وشركاه. ص 177.

[2] عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية ص 31

[3] He, K., & Feng, H. (2025). International Order Transition and US–China Competition. Cambridge University Presspp 9-12.

الخاتمة

تناول هذا البحث طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني باعتباره أحد أبرز مظاهر التحول في النظام الدولي المعاصر، حيث لم يعد هذا الصراع مقتصرًا على التنافس التقليدي بين قوتين حول المصالح والنفوذ، وإنما أصبح يمثل صراعًا متعدد الأبعاد يشمل المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية، ويؤثر بصورة مباشرة في شكل النظام الدولي واتجاهاته المستقبلية.

وقد توصل البحث إلى أن الصعود الصيني شكّل أحد أهم التحديات التي واجهت المكانة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ استطاعت الصين خلال العقود الأخيرة بناء قدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية متقدمة مكنتها من الانتقال من موقع الدولة الصاعدة إلى موقع القوة القادرة على التأثير في قواعد النظام الدولي. وفي المقابل، اتجهت الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها تجاه الصين من خلال سياسات الاحتواء والمنافسة الاستراتيجية للحفاظ على موقعها القيادي.

وأظهرت الدراسة أن طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني تتجاوز الخلافات الثنائية المباشرة، إذ أصبح مرتبطًا بإعادة توزيع القوة على المستوى العالمي. فالمنافسة الاقتصادية والحرب التجارية لم تعد مجرد خلافات حول التجارة، وإنما تحولت إلى أدوات للصراع على القيادة الاقتصادية العالمية، كما أصبح التفوق التكنولوجي، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، عنصرًا أساسيًا في تحديد مكانة القوى الكبرى داخل النظام الدولي.

كما توصل البحث إلى أن الصراع الأمريكي–الصيني أسهم في إحداث تغيرات واضحة في بنية النظام الدولي، حيث أدى إلى تراجع مظاهر الأحادية القطبية التي سادت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفتح المجال أمام ظهور نظام دولي أكثر تعقيدًا يقوم على تعدد مراكز القوة. فلم تعد الولايات المتحدة قادرة على إدارة النظام العالمي بصورة منفردة كما كان الحال في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في حين أصبحت الصين قوة دولية تسعى إلى المشاركة في صياغة قواعد النظام العالمي.

وقد بينت الدراسة أن تأثير الصراع امتد إلى طبيعة التحالفات والمؤسسات الدولية، إذ عملت الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بينما سعت الصين إلى توسيع نفوذها من خلال المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، وفي مقدمتها مبادرة الحزام والطريق. كما أصبح التنافس بين الطرفين حاضرًا داخل المؤسسات الدولية، سواء من خلال محاولة التأثير في قواعدها أو إنشاء أطر ومؤسسات جديدة تعكس تنامي دور القوى الصاعدة.

وفيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي، خلص البحث إلى أن هناك عدة سيناريوهات محتملة لمسار الصراع الأمريكي–الصيني؛ يتمثل أولها في استمرار المنافسة دون مواجهة عسكرية مباشرة، وهو السيناريو الأكثر احتمالًا في ظل الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين وارتفاع تكلفة الحرب. أما السيناريو الثاني فيتمثل في احتمال حدوث مواجهات عسكرية محدودة، خاصة في مناطق التوتر مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. بينما يقوم السيناريو الثالث على إمكانية الوصول إلى ترتيبات توافقية تسمح بإدارة التنافس ومنع تحوله إلى صراع شامل.

كما توصل البحث إلى أن مستقبل النظام الدولي لن يتحدد فقط بمدى قوة الولايات المتحدة أو سرعة صعود الصين، وإنما بقدرة الطرفين على إدارة المنافسة بينهما. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن النظام الدولي يتجه نحو مزيد من التعددية القطبية، مع استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بمكانة مؤثرة، وظهور الصين كقوة رئيسية قادرة على إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

وبناءً على ذلك، فإن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث لا يدور فقط حول التنافس بين دولتين، وإنما حول طبيعة النظام الدولي القادم، والقواعد التي ستنظم العلاقات بين القوى الكبرى خلال العقود المقبلة. ومن ثم فإن فهم هذا الصراع يعد مدخلًا أساسيًا لتحليل التحولات الجارية في بنية النظام العالمي ومستقبل توزيع القوة والنفوذ على المستوى الدولي.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي توضح طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني وتأثيره في التحولات الجارية داخل النظام الدولي، ويمكن عرض أبرز هذه النتائج على النحو الآتي:

1. أن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل تحولًا بنيويًا في طبيعة النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد مجرد منافسة ثنائية بين دولتين حول المصالح والنفوذ، وإنما أصبح أحد العوامل الأساسية المؤثرة في إعادة توزيع القوة العالمية وتحديد شكل النظام الدولي القادم. فقد أدى صعود الصين إلى تحدي نمط الهيمنة الأمريكية الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة، وفتح المجال أمام ظهور مراكز قوة دولية جديدة.
2. أن الصعود الصيني يعد أحد أهم أسباب التحول في موازين القوة الدولية، نتيجة ما حققته الصين من نمو اقتصادي متسارع، وتطور تكنولوجي، وتعزيز للقدرات العسكرية والسياسية. وقد أصبحت الصين تمتلك أدوات تمكنها من التأثير في القضايا الدولية والمشاركة في صياغة قواعد النظام العالمي، وليس فقط التفاعل مع قواعد وضعتها قوى أخرى.
3. أن طبيعة المنافسة الأمريكية–الصينية أصبحت متعددة الأبعاد، حيث انتقلت من المجال السياسي والعسكري التقليدي إلى مجالات أكثر اتساعًا تشمل الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية. وأصبحت السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، وخاصة الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، أحد أهم ميادين التنافس بين القوتين.
4. أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تمثل مظهرًا من مظاهر الصراع على القيادة الاقتصادية العالمية، ولم تعد مجرد خلافات مرتبطة بالرسوم الجمركية أو الميزان التجاري، بل أصبحت أداة استراتيجية تستخدمها الولايات المتحدة للحد من توسع الصين الاقتصادي والتكنولوجي، في حين تسعى الصين إلى تعزيز استقلالها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على الغرب.
5. أن الصراع الأمريكي–الصيني ساهم في تراجع نموذج الأحادية القطبية المطلقة، حيث لم تعد الولايات المتحدة قادرة على إدارة النظام الدولي بصورة منفردة كما كان الحال خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي المقابل، لم تصل الصين بعد إلى مرحلة إحلال الهيمنة الأمريكية، مما يشير إلى وجود مرحلة انتقالية يتسم فيها النظام الدولي بتعدد مراكز القوة.
6. أن النظام الدولي يتجه بصورة تدريجية نحو مزيد من التعددية القطبية، نتيجة بروز قوى أخرى إلى جانب الولايات المتحدة والصين، مثل الاتحاد الأوروبي والهند وروسيا، وهو ما يجعل مستقبل النظام الدولي قائمًا على توزيع أكثر تعقيدًا للقوة بدلًا من سيطرة قطب واحد.
7. أن التنافس الأمريكي–الصيني أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية، حيث عملت الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة النفوذ الصيني، بينما سعت الصين إلى بناء شراكات اقتصادية وسياسية جديدة من خلال مبادرة الحزام والطريق وتعزيز علاقاتها مع الدول النامية.
8. أن المؤسسات الدولية أصبحت إحدى ساحات المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، إذ يحاول كل طرف التأثير في قواعد وآليات عمل المؤسسات الدولية بما يخدم رؤيته للنظام العالمي. وقد أدى ذلك إلى زيادة الجدل حول مستقبل النظام الدولي القائم على المؤسسات والقواعد.
9. أن احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين ما زالت محدودة، لكنها غير مستبعدة، خاصة في ظل استمرار التوتر حول قضايا استراتيجية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. إلا أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل وارتفاع تكلفة الحرب يشكلان عوامل تدفع الطرفين إلى إدارة الصراع بدلًا من الانخراط في مواجهة شاملة.
10. أن السيناريو الأكثر احتمالًا لمستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية هو استمرار المنافسة الاستراتيجية مع تجنب الحرب الشاملة، بحيث تستمر المواجهة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، مع وجود محاولات للحفاظ على قنوات الحوار وإدارة الأزمات.
11. أن الصراع الأمريكي–الصيني يمثل عاملًا رئيسيًا في إعادة تعريف مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فلم تعد القوة تعتمد فقط على القدرات العسكرية، وإنما أصبحت تشمل القدرة الاقتصادية، والتفوق التكنولوجي، والسيطرة على شبكات الإنتاج والمعرفة، والقدرة على التأثير في المؤسسات الدولية.

12. أن مستقبل النظام الدولي سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الولايات المتحدة والصين على إدارة التنافس بينهما، فإذا اتجه الطرفان نحو التصعيد فقد يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الدولي، أما إذا نجحا في بناء قواعد لإدارة المنافسة فقد يظهر نموذج جديد من التعايش بين القوى الكبرى داخل نظام دولي متعدد الأقطاب.

وبذلك يؤكد البحث أن الصراع الأمريكي–الصيني لا يمثل أزمة مؤقتة في العلاقات الدولية، بل يعكس مرحلة انتقالية عميقة في بنية النظام العالمي، ستحدد طبيعة توزيع القوة والنفوذ خلال العقود القادمة.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصل إليها البحث بشأن طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني وتأثيره في إعادة تشكيل النظام الدولي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

1. ضرورة تعزيز آليات الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، والعمل على إنشاء قنوات اتصال دائمة لإدارة الخلافات ومنع تحول التنافس السياسي والاقتصادي إلى مواجهة عسكرية، خاصة في المناطق الحساسة مثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ وبحر الصين الجنوبي وتايوان.
2. أهمية تطوير دور المؤسسات الدولية في إدارة التنافس بين القوى الكبرى، من خلال تعزيز قدرتها على الوساطة وتنظيم العلاقات الدولية، بما يمنع تحول الصراع الأمريكي–الصيني إلى حالة من الاستقطاب الدولي التي قد تؤثر سلبًا في الأمن والاستقرار العالمي.
3. ضرورة إصلاح بنية النظام الدولي والمؤسسات الاقتصادية العالمية بما يتلاءم مع التحولات الجديدة في توزيع القوة، بحيث تعكس بصورة أكبر واقع صعود القوى الناشئة، وتضمن مشاركة أكثر توازنًا للدول المختلفة في عملية صنع القرار الدولي.
4. تشجيع الدول على تبني سياسات توازن مرنة في التعامل مع التنافس الأمريكي–الصيني، بحيث تستفيد من الفرص الاقتصادية والتكنولوجية التي توفرها العلاقات مع الطرفين، مع تجنب الانخراط الكامل في محاور صراعية قد تؤثر في استقلالية قراراتها الخارجية.
5. تعزيز التعاون الدولي في المجالات التكنولوجية والعلمية، والعمل على وضع قواعد دولية لتنظيم المنافسة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة وأشباه الموصلات، بما يمنع تحول التكنولوجيا إلى أداة للصراع الجيوسياسي فقط.
6. ضرورة الحد من استخدام الأدوات الاقتصادية كوسائل للضغط السياسي، مثل العقوبات والحروب التجارية، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد الدولية، والعمل بدلًا من ذلك على تطوير آليات للتعاون الاقتصادي الدولي.
7. أهمية تعزيز قدرة الدول العربية على التعامل مع التحولات في النظام الدولي، من خلال بناء سياسات خارجية أكثر مرونة تقوم على تنويع الشراكات الدولية، والاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والتنموية.
8. ضرورة الاهتمام ببناء القدرات الوطنية في المجالات التكنولوجية والاقتصادية، لأن طبيعة الصراع الأمريكي–الصيني أثبتت أن امتلاك المعرفة والتكنولوجيا أصبح عنصرًا أساسيًا في قوة الدول ومكانتها داخل النظام الدولي.
9. تشجيع الدراسات المستقبلية المتعلقة بتحولات النظام الدولي، خاصة تلك التي تبحث تأثير المنافسة بين القوى الكبرى على المناطق المختلفة، وذلك بهدف فهم الاتجاهات المحتملة وصياغة سياسات أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الدولية.
10. تبني مقاربة تقوم على إدارة المنافسة بدلًا من منطق الصراع الصفري، لأن استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين أمر يصعب تجاوزه في ظل اختلاف المصالح والرؤى، إلا أن تنظيم هذا التنافس ووضع قواعد واضحة له يمكن أن يقلل من احتمالات عدم الاستقرار الدولي.

وفي ضوء ذلك، فإن التعامل مع الصراع الأمريكي–الصيني يتطلب رؤية دولية تقوم على التوازن بين حماية المصالح الوطنية وتعزيز التعاون الدولي، بما يساهم في بناء نظام عالمي أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحديات المشتركة.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

الأغبري، أيمن علي. (2024). الصراع في المنطقة العربية بين الصين وأمريكا. الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

الأمير، حيدر قحطان سعدون. (2023). «أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي». مجلة العلوم السياسية، العدد (66)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، جمهورية العراق، ص 99–130.

أليسون، غراهام. (2017). مُقدَّر له أن يحدث: هل تستطيع أمريكا والصين الإفلات من فخ ثيوسيديدس؟ بوسطن: دار هوتون ميفلن هاركورت.

إيكنبيري، جي. جون. (2011). الليفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأمريكي وأزمته وتحوله. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.

البديري، كريم. (2024). مناورة التحوط الاستراتيجي: تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والولايات المتحدة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

الجمل، محمد غازي. (2020). «الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي». مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية.

عبد الجواد، جميل. (2024). النظام الدولي في عام 2023: صراعات أكثر وتعاون أقل. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، جمهورية مصر العربية.

عبد السلام، محمد. (2019). الصين وصعود القوة العالمية: التحولات الداخلية والدور الدولي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد اللطيف، تامر محمد سامي. (2024). «الاستراتيجية الأمريكية تجاه طموحات الصعود الصيني». المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 18، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 270–326.

عبد اللطيف، توفيق محمد سعيد. (2024). «الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني». المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.

سليم، محمد السيد. (2002). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

هيكل، محمد حسنين. (1983). مدافع آية الله: قصة إيران والثورة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ياسين، دعاء منعم. (2024). «التنافس الاقتصادي الصيني–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط». مجلة دراسات دولية.

الزبيدي، محمد طه. (2020). «الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي 2017–2019». مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.

مالكين، أنطون؛ وهي، تيان. (2023). «الاقتصاد الجيوسياسي لسلاسل القيمة العالمية لأشباه الموصلات: الإقليمية الخارجية والتنافس التكنولوجي الأمريكي–الصيني». مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، المجلد 31، العدد 2، ص 674–699.

ميرشايمر، جون ج. (2014). مأساة سياسة القوى العظمى. الطبعة المحدثة. نيويورك: دار دبليو دبليو نورتون وشركاه.

وينكلر، ستيفاني كريستين. (2023). «المنافسة الاستراتيجية والعلاقات الأمريكية–الصينية: تحليل مفاهيمي». المجلة الصينية للسياسة الدولية، المجلد 16، العدد 3، ص 333–356. مطبعة جامعة أكسفورد.

هي، كاي؛ وفنغ، هوييون. (2025). انتقال النظام الدولي والمنافسة الأمريكية–الصينية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

تشانغ، يونغلي؛ وتشو، شياندو. (2023). «تحليل شبكة التجارة العالمية لسلسلة صناعة الرقائق الإلكترونية: هل تؤثر الحرب التكنولوجية الأمريكية–الصينية؟». مجلةHeliyon ، المجلد 9، العدد 6، المقالة رقم.e17092

كيسنجر، هنري .On China. (2011) .نيويورك.Penguin Press :

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

He, K., & Feng, H. (2025). International Order Transition and US–China Competition. Cambridge: Cambridge University Press.

Ikenberry, G. John. (2011). Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton: Princeton University Press.

Kissinger, Henry. (2011). On China. New York: Penguin Press.

Malkin, A., & He, T. (2023). "The Geoeconomics of Global Semiconductor Value Chains: Extraterritoriality and the US–China Technology Rivalry." Review of International Political Economy, 31(2), 674–699.

Winkler, S. C. (2023). "Strategic Competition and US–China Relations: A Conceptual Analysis." The Chinese Journal of International Politics, 16(3), 333–356.

Zhang, Y., & Zhu, X. (2023). "Analysis of the Global Trade Network of the Chip Industry Chain: Does the U.S.–

Burka, T. B. A. (2026). Emotional Intelligence and Reading Comprehension: A Systematic Review of